

## كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه وسلم .....

السادة المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الإخوة أعضاء مجلس الإدارة يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي عن الحوكمة ببنك قطر الدولي الإسلامي لعام 2022م تطبيقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016 و امتثالاً لتعليمات حوكمة البنوك رقم 2022/25 والصادر بتاريخ 30 أغسطس 2022م وتعليمات الحوكمة الداخلية في البنك .

وانطلاقاً من رسالتنا المبنية على "طريقة التوازن" نلتزم في الدولي الإسلامي بمبادئ الحوكمة والعمل جاهدين للوصول إلى أعلى المستويات العالمية وتطبيق أفضل المعايير الدولية في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.

ويتبنى الدولي الإسلامي أعلى معايير الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة الرشيدة والتي تلائم أعمال البنك وأنشطته وفقاً للتطورات المحيطة به، حيث يلتزم البنك بتقديم معلومات دقيقة ومتكاملة وحديثة للمساهمين ، بما يتفق مع المتطلبات التشريعية والرقابية ضمن إطار عمل يعتمد على الشفافية.

إننا نعمل في الدولي الإسلامي على الالتزام بالقيم والضوابط والعهود والوفاء بها تجاه مساهمينا وعملائنا وموظفينا ومورديننا وجميع أصحاب المصالح وتعزيز العلاقة معهم ورعاية مصالحهم والالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح ، وفي ظل استمرار البنك في تطوير البنية التشريعية الخاصة قام بتعديل النظام الأساسي من خلال الجمعية العامة غير عادية بما يتوافق مع أحدث أنظمة وتعليمات الحوكمة والإدارة السليمة والصادرة عن الجهات الرقابية واعداد سياساته بما يتناسب مع هذه التشريعات ، ونسال الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للجميع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

د. خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

## عن الدولي الاسلامي..

لقد سجل الدولي الإسلامي نجاحاً كبيراً منذ بدء نشاطه في الأول من يناير 1991م بفضل الدعم والمساندة من قاعدة عملائه القوية وبفضل اتباع سياسات تشغيلية واستثمارية حكيمة ومتوازنة وتحقيق عوائد مجزية على استثمارات الودائع ورأس المال .

### • خدماتنا....

يقدم الدولي الإسلامي خدمات مصرفية متكاملة وحديثة للعملاء من المؤسسات والأفراد من خلال عدة قنوات تشمل شبكة فروع موزعة جغرافياً في مختلف أنحاء قطر وشبكة أجهزة صراف آلي منتشرة في مختلف المناطق الحيوية بالإضافة إلى قنوات رقمية متطورة منها خدمات الهاتف المصرفي وخدمات الجوال المصرفي والإنترنت المصرفي للأفراد والشركات و الهاتف المرئي ومركز الاتصال الذي يقدم خدماته 24/7 .

### • الرسالة والرؤية

**الرسالة:** نلتزم في الدولي الإسلامي بالعمل جاهدين للوصول إلى أعلى المستويات العالمية في مجال الحوكمة الإدارية والمسؤولية الاجتماعية.

**الرؤية:** أن ينسجم الدولي الإسلامي كشركة وطنية مساهمة عامة مع أحدث ما توصلت إليه تشريعات وتعليمات الحوكمة والإدارة السليمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية .

## مبادئ الدولي الإسلامي الأساسية :

1. الهوية
2. الامتياز
3. الالتزام
4. العمل الجماعي
5. النزاهة
6. المسؤولية
7. التقدير
8. خدمة العملاء
9. المهنية
10. التطوير الذاتي

## أهداف البنك

- رفع قيمة حقوق المساهمين إلى الحد الأقصى على أساس مستدام.
- الحفاظ على معدلات عالية لكفاية رأس المال ونسب السيولة.
- الحفاظ على مستوى رفيع لحوكمة الشركات.
- الحفاظ على أعلى مستويات التوافق مع المعايير الدولية
- تأمين بيئة عمل عادلة ومحفزة للموظفين.

7	نطاق تطبيق الحوكمة والتزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة .....
8	تقرير الحوكمة .....
9	مجلس الإدارة.....
9	أعضاء مجلس إدارة : .....
11	رئيس مجلس الإدارة في البنك ومهامه : .....
12	التزامات أعضاء المجلس.....
12	اجتماعات مجلس الإدارة .....
13	أمين سر مجلس الإدارة : .....
13	هيئة الرقابة الشرعية.....
14	لجان مجلس الإدارة : .....
14	اللجنة التنفيذية : .....
14	مهام ومسؤوليات اللجنة : .....
15	لجنة التدقيق : .....
	الغرض من لجنة التدقيق: .....
	تشكيل لجنة التدقيق: .....
15	لجنة المخاطر والالتزام .....
19	لجنة الترشيحات والحوكمة .....
21	لجنة المكافآت والتعويضات .....
22	الإدارة التنفيذية العليا بالبنك : .....
23	لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO.....
23	لجنة التمويل .....
23	لجنة المشتريات والمصرفيات .....
23	لجنة المناقصات والمزايدات.....
23	لجنة تسيير أعمال الحاسب الآلي : .....
23	لجان التوظيف: .....
23	الرقابة الداخلية في البنك .....

24	الأدوار والمسؤوليات
24	مجموعة الدفاع الأولى :
25	مجموعة الدفاع الثانية :
25	مجموعة الدفاع الثالثة:
26	نظام الرقابة الداخلية - المخاطر :
26	أنواع المخاطر :
27	معدل كفاية رأس المال
28	مخاطر السيولة
28	المخاطر التشغيلية :
29	استمرارية الأعمال :
23	إدارة الأمن السبراني ومخاطر أمن المعلومات :
23	قطاع التدقيق الداخلي
30	نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية :
31	الرقابة الخارجية :
35	مهام ومسؤوليات مدقق الحسابات
37	الافصاح والشفافية
37	تضارب المصالح
38	الإفصاح عن عمليات التداول
39	حقوق أصحاب المصالح
39	مساهمي الدولي الإسلامي وحقوقهم :
40	سجل المساهمين :
40	حقوق المساهمين في الجمعيات العامة :
41	موعد ومكان اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية والتصويت على قرارات الجمعية العامة :
42	حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء المجلس
42	توزيع الأرباح على المساهمين :
42	حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى ( حماية مساهمي الأقلية )
43	المحافظة على حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين
43	الدولي الإسلامي في خدمة المجتمع – المسؤولية الاجتماعية

43	المخالفات.....
42	العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك .....
46	الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون البنك طرفا فيها بما فيها التحكيم، والدعاوى القضائية.....
46	الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها البنك مع أي "طرف ذي علاقة".
47	الهيكل القانوني لبنك قطر الدولي الإسلامي.....
47	معلومات عامة .....
48	ملخص السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة.....
52	الهيكل التنظيمي و الإدارة التنفيذية العليا في البنك : .....
52	الإدارة التنفيذية العليا في البنك .....
54	المساهمون الرئيسيون .....
54	الشركات الزميلة .....
55	تقرير مجلس الإدارة عن مدى ملائمة الرقابة الداخلية .....
58	تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بحوكمة البنك .....
60	تقارير مدقق الحسابات .....

## نطاق تطبيق الحوكمة والتزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة

يسعى الدولي الإسلامي لتبني أفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة وتطبيق تعليمات وإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة من مصرف قطر المركزي والالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بقرار هيئة للأسواق المالية رقم 5 لعام 2016 وقانون الشركات التجارية القطري، ولوائح الحوكمة الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والمعايير والممارسات والأحكام الدولية لقواعد الحوكمة وفقاً لخصوصيات دولة قطر بهدف تعزيز الثقافة المؤسسية وتطبيق قواعد الإدارة السليمة في البنك بالإضافة إلى الحرص على مراعاة تطبيق المعايير والقيم الإسلامية في جميع معاملات الدولي الإسلامي وبذل الجهد لتطبيق ذلك من خلال تبني عدد من القيم على رأسها الأمانة والبر والتقوى والتي هي قيم عالمية لا اختلاف حولها .

تتمثل أبرز ملامح ممارسات الدولي الإسلامي بالعمل على الوفاء بمتطلبات الحوكمة في التزاماتنا تجاه حقوق المساهمين والعملاء والموظفين وجميع أصحاب المصالح وتعزيز العلاقة معهم ورعاية مصالحهم والالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح وتفعيل دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتحديد مسؤولياتهم وتدريبهم بصفة مستمرة والتأكد من وجود آليات لتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

ويلتزم الدولي الإسلامي في ضوء التجارب والخبرات المكتسبة واحتياجات العمل وعملاً بالقوانين المحلية والمبادئ والمعايير الوطنية والدولية، بمراجعة وتحديث قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم البنك والسياسات والإجراءات الداخلية الأخرى التي يجب على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي ومستشاري البنك الالتزام بها بصورة دورية لضمان التزام البنك بأفضل ممارسات الحوكمة لتتواءم مع المتغيرات الجارية سواء في الممارسات أو التطوير للإجراءات والتشريعات ذات العلاقة.

ويسعى البنك في تقرير الحوكمة السنوي مراعاة المصلحة العامة للمساهمين ومصصلحة السوق المدرج بها و قواعد العامة التي وجدت لحماية للمستثمرين وسيقوم بتقريره السنوي المعد والمقدم للسادة المساهمين عن عام 2022م لعرض مدى الالتزام بالأحكام المذكورة لتحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم والتأكد من الالتزام بقواعد الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات للجهات الإشرافية وأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة.

ويقوم مجلس الإدارة بالعمل على مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة والتي كان آخرها تعليمات حوكمة البنوك رقم 2022/25 والصادر بتاريخ 30 أغسطس 2022م حيث أخذنا الخطوات الكفيلة باستكمال تطبيق ما تم تحديثه بهذه التعليمات بدء من تعديل النظام الأساسي حتى استكمال التطبيق العملي وذلك سعياً لتحقيق مبدأ التداول العادل بين المساهمين، وتطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم البنك، إضافة إلى مراجعة سياسات وموثيق البنك، الإجراءات الداخلية التي يجب على الجميع الالتزام بها ومنها موثيق المجلس واللجان، وسياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وقواعد تداول الأشخاص المطلعين.

## تقرير الحوكمة

يعد مجلس الإدارة تقرير الحوكمة السنوي والذي يتضمن استكمالاً للإفصاحات الدورية خلال السنة المالية وذلك للعرض على السادة المساهمين بغية توضيح مدى التزام البنك بتطبيق أحدث قواعد الحوكمة والإدارة السليمة، وذلك على الرغم مع وجود رأي مستقل من مراقب الحسابات الخارجي المعين من الجمعية العامة للمساهمين حول إلتزام البنك بتطبيق الحوكمة الإدارية السليمة حسب متطلبات الجهات الرقابية.

## مجلس الإدارة

يتولى إدارة البنك حسب النظام الأساسي للبنك مجلس إدارة مكون من (9) أعضاء يتم انتخابهم من الجمعية العامة العادية بالاقتراع السري حسب قواعد التصويت التراكمي لمدة ثلاثة سنوات حسب الشروط المنصوص عليها بالنظام الأساسي ، ويضم مجلس الإدارة الحالي ثلاثة أعضاء مستقلين (الثلاث) من ذوي الخبرة من غير المساهمين وقد تم اختيارهم بناء على توصية لجنة الترشيحات والحوكمة في البنك واعتماد تعيينهم من الجمعية العامة للمساهمين بعد موافقة مصرف قطر المركزي عليهم إضافة إلى أن أغلبية أعضاء المجلس غير تنفيذيين .

ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة وممثلي أعضاء مجلس الإدارة في الدولي الإسلامي بمؤهلات وخبرات كبيرة في القطاع المصرفي والمالي كما يتمتعون بقدر كافٍ من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامهم بصورة فعّالة، ولديهم الوقت الكافي لممارسة أعمالهم وحضور اجتماعات المجلس واللجان بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة البنك وأهدافه وغاياته وقد أعطى تنوع هيكل أعضاء مجلس الإدارة من مستقلين وتنفيذيين وغير تنفيذيين ضمان عدم تحكم عضو أو جهة في قرارات المجلس.

سعادة رئيس مجلس الإدارة سعادة الشيخ / خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني ليس له أي مهام تنفيذية في البنك وليس عضو في أي من لجان البنك المنصوص عليها في لائحة حوكمة الشركات المدرجة أو بتعليمات مصرف قطر المركزي وهي اللجنة التنفيذية أو لجنة الترشيحات والحوكمة أو لجنة التدقيق أو لجنة المكافآت والحوافز أو لجنة المخاطر والالتزام .

وقد تم إعداد "ميثاق المجلس" والذي حدد مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقا لأحكام القانون وأنظمة الحوكمة السارية ويتم تحديثه باستمرار ونشره على الموقع الإلكتروني للبنك ويعمل مجلس الإدارة على تحديث أنظمتها وسياساتها بشكل مستمر بما يتناسب مع تعليمات وممارسات حوكمة الشركات في قطر .

وقد تضمنت سياسات البنك ضمن (معايير وإجراءات انتخاب مجلس الإدارة ) خطة للتعاقد الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة في حال الغياب أو الاستقالة بما يتوافق مع القوانين القطرية.

### حظر الجمع بين المناصب

يراعي جميع أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بحظر الجمع بين المناصب وتم تأكيد ذلك من خلال إقرارات شخصية بالالتزام بالقانون ولائحة حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق يتم الحصول عليها بشكل سنوي وتحفظ لدى أمين سر مجلس الإدارة . وجميع أعضاء مجلس الإدارة ملتزمون بحظر الجمع بين المناصب ، لا يوجد أي عضو في أكثر من ثلاث شركات مساهمة مدرجة أو رئيس ونائب رئيس في أكثر من شركتين مساهمتين أو عضو منتدب في أكثر من شركة .

## أعضاء مجلس الإدارة :

يتشكل مجلس الإدارة من تسعة أعضاء وقد تم انتخاب عدد سبعة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين الذي عقد بتاريخ 2020/3/9 بعد صدور موافقة مصرف قطر المركزي على المرشحين السبعة بناء على دراسة من قبل لجنة الترشيحات واعتماد مجلس الإدارة لهذه التوصيات وعلى الأخص بعد التأكد من استيفاء شروط الترشح بما فيها شرط الاستقلالية للأعضاء المرشحين كمستقلين وتم إعادة فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة مرة ثانية لانتخاب عضوين مستقلين قد تم انتخابهم

في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين بتاريخ 2020/6/2 وأعضاء مجلس الإدارة الحالي وفق التالي:

(1) شركة دانة الصفاة التجارية يمثلها سعادة الشيخ/ خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني -رئيس مجلس الإدارة  
- (غير مستقل - غير تنفيذي )

(2) شركة فسيل للأعمال والعقارات يمثلها السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي - نائب رئيس مجلس إدارة (غير مستقل - تنفيذي )

(3) شركة /مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين يمثلها سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني- (غير مستقل - تنفيذي)

(4) شركة التقى للعقارات والمقاولات يمثلها سعادة الشيخ/ عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني العضو المنتدب لمجلس الإدارة (غير مستقل - تنفيذي ).

(5) شركة القارة للتجارة يمثلها سعادة الشيخ/ ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني / (تنفيذي - غير مستقل).

(6) شركة مجموعة الرعاية الطبية يمثلها السيد /وليد أحمد السعدي (غير تنفيذي - غير مستقل ).

(7) سعادة السيد / م. علي بن عبد اللطيف محمد المسند (غير تنفيذي - مستقل)

(8) سعادة السيد/ حسن عبد الله الذواوي - عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي - مستقل)

(9) السيد / د. عبد الله سالم محمد غراب المري - عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي - مستقل)

يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين، ويسعى الى إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، ولم يصدر عنه أية أعمال أو قرارات تلحق ضرراً بهم أو تعمل على التمييز بين المساهمين .

وينص النظام الأساسي وميثاق المجلس للبنك على مسؤوليات المجلس ورئيس مجلس الإدارة بشكل تفصيلي.

وقد فوض المجلس صلاحيات محددة للإدارة العليا و التنفيذية في البنك ويراجع السياسات الخاصة بعمل

الإدارة بشكل دوري ويقوم بتحديث جدول الصلاحيات كل فترة وقد تم خلال عام 2022 دراسة السلطات

والصلاحيات وقرارها وتم إقرار تعديل وتجديد الصلاحيات الائتمانية في البنك ايضاً .

وقد فوض المجلس الإدارة التنفيذية صلاحيات محددة وفق جدول الصلاحيات المالية إضافة الى الصلاحيات الائتمانية سواء كانت شخصية أو من خلال لجان التمويل المختلفة في البنك وفي ما زاد عن الصلاحيات الممنوحة يتم رفعها للجان المختلفة المفوضة من مجلس الإدارة أو لمجلس الإدارة لاعتمادها.

ويعتمد مجلس الإدارة سنوياً جدول تدريبي للسادة أعضاء مجلس الإدارة يتم من خلاله إطلاع السادة أعضاء مجلس الإدارة على مختلف مستجدات العمل المصرفي والمالي والقانوني الضروري لعمل البنك المصرفي والمالي والقانوني والمرتبط بأعمال البنك وقد تم عقد هذه الدورات التدريبية خلال عام 2022 .

ويتولى أمين سر مجلس الإدارة إيصال المعلومات والبيانات لجميع أعضاء المجلس لتمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.

ومجلس إدارة البنك وفق النظام الأساسي جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارة البنك وقد قام بتفويض بعض صلاحياته الى اللجان التي شكلها وأولى إليها مهام محددة تضمنها سياسة وميثاق كل لجنة .

ويقوم مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات بتقييم نفسه سنوياً ، حيث توضح النتائج السنوية لعام 2022 وجدول الحضور السنوية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و توزيع المسؤوليات بين أعضاء مجلس الإدارة التزام أعضائه بتحقيق مصالح البنك .

### رئيس مجلس الإدارة في البنك ومهامه :

يتولى رئاسة مجلس إدارة البنك سعادة الشيخ / خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني ممثل شركة دانة الصفاة ويتولى السيد / راشد ناصر الكعبي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة أثناء غياب سعادة رئيس مجلس الإدارة ويتولى سعادة الشيخ عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني منصب العضو المنتدب لمجلس الإدارة .

ويتمتع سعادة رئيس مجلس الإدارة بخبرة كبيرة في عمل البنوك والمؤسسات المالية والتأمين ولدى سعادة رئيس مجلس الإدارة الصلاحيات المحددة وفق القانون ووفق الصلاحيات الممنوحة له من مجلس الإدارة ليقوم بدوره ومسؤولياته بتمثيل البنك وذلك دون يكون له أي مسؤوليات تنفيذية كموظف في البنك.

ورئيس مجلس الإدارة هو الممثل القانوني للبنك ومجلس الإدارة ، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة البنك بشكل فعال ومنتج .

وقد تضمن ميثاق مجلس الإدارة المحدث مؤخراً مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ومنها اعتماد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة إضافة إلى أي مواضيع يقترحها أعضاء مجلس الإدارة. ويتم التواصل مع المساهمين والاستماع الى آرائهم ومتابعة توصياتهم التي يقترحونها من خلال الجمعيات العامة للمساهمين.

## التزامات أعضاء المجلس

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة جميعاً بخبرات علمية وعملية في مجال عمل البنوك ويضعون مصلحة البنك والمساهمين و أصحاب المصالح بأولوياتهم ويشاركون بشكل فعال في المواضيع الهامة والمسائل الاستراتيجية للبنك ، وفي مراجعة سياسات وإجراءات عمل البنك، ومواردها، والتعيينات الأساسية، ومعايير العمل في البنك وبجميع ماورد بجميع الالتزامات المنصوص عليها في المادة ١٢ من نظام حوكمة الشركات المدرجة . ويعمل مجلس الإدارة بالإضافة لمسؤولياته المذكورة في النظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة الى مراقبة أداء البنك في تحقيق أغراضه وأهدافه، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائه بما فيها التقارير الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية ومتابعة إجراءات الحوكمة والإدارة السليمة والتأكد من تطبيقها بالشكل الأمثل من خلال تقرير الحوكمة السنوي للبنك .

ويلتزم أعضاء المجلس أيضاً بعدم الإفصاح أو الإدلاء عن أي معلومات أو بيانات بدون إذن مسبق من مجلس الإدارة ولذلك حدد مجلس الإدارة بالإضافة الى سعادة رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتصريح عن البنك السيد / د. عبد الباسط أحمد الشيبى – الرئيس التنفيذي للبنك المتحدث الرسمي باسم البنك وذلك بغية تحقيق متطلبات عمليات الإفصاح

## اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة مرفقاً به جدول الأعمال قبل فترة تقديرية بعشرة أيام تقريباً، ويحق لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال ويتم اتخاذ القرارات المستعجلة بالتمرير من جميع أعضاء مجلس الإدارة وذلك عند الضرورة ويتم إعادة عرض هذه المواضيع في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة ويراعى أن لا تتجاوز المدة بين إجتماع مجلس الإدارة والاجتماع الذي يليه شهرين ولا يتعبر الاجتماع صحيحاً لا بحضور أغلبية الأعضاء ومن ضمنهم الرئيس أو نائبه.

وقد تم عقد عدد 17 اجتماع لمجلس الإدارة خلال عام 2022 وفق جدول الحضور المرفق بنهاية التقرير.

## مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

خلال عام 2022 تم صرف مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بنسبة لا تتجاوز 1.2% من صافي أرباح السنة المالية السابقة منها مبلغ إجمالي مبلغ (11.096.000) فقط احدى عشر مليون وستة وتسعون ألف ريال قطري مكافأة سنوية لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2021 وزعت بالتساوي بين أعضاء مجلس الإدارة وبحصة عضوين لسعادة رئيس مجلس الإدارة ، إضافة الى بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2021 وهي 10 آلاف ريال لكل جلسة من جلسات مجلس الإدارة أو لجانه وذلك حسب لائحة بدلات أعضاء مجلس الإدارة وتعليمات مصرف قطر المركزي والبدل الشهري لسعادة العضو المنتدب للإشراف المباشر على أعمال البنك اليومية خلال عام 2021 حسب ما تم اعتماده من الجمعية العامة للمساهمين .

وتعتمد مكافآت المجلس وعلى الأخص ببدل الحضور على عدد مشاركة العضو في مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة واللجان التي حضرها .

كما بلغت التعويضات المالية لأعضاء الادارة التنفيذية وإدارة البنك بمبلغ (29.778.000) فقط تسعة وعشرون مليون وسبعمائة وثمانية وسبعون ألف ريال قطري صرفت عام 2022 عن السنة المالية 2021م.

### أمين سر مجلس الإدارة :

أمين السر المكلف من مجلس الإدارة يحمل شهادة في القانون ودبلوم إدارة أعمال ولديه خبرة في أمانة سر شركة مساهمة لفترة تقارب 19 سنة إضافة إلى خبرته في مجال العمل المصرفي والمالي . وتم تكليفه من مجلس الإدارة للقيام بمهام تدوين كافة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس وحفظها وأرشفتها بطريقة تسهل الرجوع إليها إضافة إلى المسؤوليات المطلوبة منه حسب لائحة الحوكمة والوصف الوظيفي لهذا العمل.

ومن مهام أمين السر تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس والجمعيات العمومية وسجلاته ودفائره والتقارير التي ترفع من المجلس وإليه. كما يقوم أمين سر المجلس وتحت اشراف الرئيس بتأمين حسن إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين أصحاب المصالح الآخرين بالبنك بما فهم المساهمين والإدارة والموظفين كما يقوم بالتأكد من أن أعضاء المجلس يمكنهم الوصول بشكل كامل وسريع إلى كل محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك.

### هيئة الرقابة الشرعية

حسب النظام الأساسي للبنك تتكون هيئة رقابة شرعية في البنك من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من خلال الجمعية العامة للمساهمين بناء على توصية من مجلس الإدارة للحصول على المشورة الشرعية فيما يتعلق بأعمال البنك وقد عينت الجمعية العامة للمساهمين ثلاثة أعضاء من خيرة علماء الشريعة في قطر والخليج ومختصين في عمليات التمويل الاسلامي من أصحاب الخبرة و الاختصاص في أحكام الفقه والشريعة الإسلامية بالإضافة إلى الخدمات والأعمال المرتبطة بالمؤسسات المالية وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بدءً من عام 2020 لفترة ثلاث سنوات تنتهي 2023 وهم :

1. فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي - رئيس هيئة الرقابة الشرعية
2. فضيلة الشيخ / عبد العزيز القصار - عضو الهيئة
3. فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد أحمين - عضو الهيئة

وقدمت هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2022 تقريرها عن السنة السابقة للجمعية العامة للمساهمين كما جرى كل سنة اعداد تقرير سنوي بنتيجة اطلاعها على أعمال البنك وعقودها وأوراقها وقد أكد التقرير على أن البنك يراعي في أعماله المبادئ العامة للشريعة الإسلامية ويلتزم بتعليمات وتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية .

## لجان مجلس الإدارة :

### اللجنة التنفيذية :

تشكيل اللجنة : تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة من أربعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة وتم تسمية رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة وتضم اللجنة الرئيس التنفيذي عضواً أيضاً في اللجنة وتقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالعمل المصرفي والاستثمار الأمثل لموارد البنك وتسريع عمليات منح الائتمان في الصلاحيات التي تزيد عن صلاحية الإدارة التنفيذية والإشراف على سياسات البنك العامة وعملية تطوير أنظمة وبرامج البنك وتوزيعات الأرباح تحت الحساب لأصحاب الودائع وحسابات التوفير .

### والياً تشكل اللجنة التنفيذية وفق ما يلي :

- (1) سعادة الشيخ/ عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني -العضو المنتدب لمجلس الإدارة - الرئيس
- (2) السيد /راشد ناصر سريع الكعبي - نائب رئيس مجلس الإدارة - عضو اللجنة
- (3) سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني – عضو اللجنة -
- (4) سعادة الشيخ/ ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني – عضو اللجنة -
- (5) السيد/ عبد الباسط أحمد الشبيبي - الرئيس التنفيذي - عضو اللجنة

### مهام ومسؤوليات اللجنة :

الإشراف على إدارة البنك في حال عدم انعقاد المجلس في فترات متقاربة وإيجاد علاقة مستمرة بين مجلس الإدارة وإدارة البنك وإصدار الموافقات على منح التمويل المحلي ضمن الصلاحيات المخولة للجنة حسب سياسة التمويل المعتمدة من مجلس الإدارة ورفع التوصيات الى مجلس الإدارة للدخول في استثمارات خارجية أو في عمليات تمويل دولية أو الدخول في صكوك محلية ودولية أو صناديق دولية .

إضافة الى الإشراف على سياسة البنك العامة وتطوير أنظمة وبرامج البنك ومراجعة الهيكل التنظيمي وتوزيع الفروع واعتماد توزيعات أرباح أصحاب الودائع وحسابات التوفير تحت الطلب ..... الخ .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنته قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة .

وتضمنت توصيات اللجنة خلال اجتماعاتها منح التمويل الائتماني حسب الصلاحيات الممنوحة للجنة من مجلس الإدارة إضافة الى مواضيع تتعلق بالسياسات والتطوير وتوزيعات الأرباح تحت الحساب للمودعين وعدد من المواضيع المختلفة المتعلقة .

وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية عدد (11) اجتماع خلال عام 2022 .

### لجنة التدقيق :

تعد لجنة التدقيق في البنك من اللجان المتخصصة الرئيسية المشكّلة من قبل المجلس بما يضمن استقلاليتها، وقد تم اعتماد ميثاق اللجنة الذي ينظم عملها ،

### الغرض من لجنة التدقيق:

هو مساعدة مجلس الإدارة ( أو السلطات الإشرافية الأخرى ) في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالإشراف على عملية إعداد و عرض التقارير المالية وتقارير التدقيق الداخلي ، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك بشكل عام.

### تشكيل لجنة التدقيق:

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء و أغلب أعضاء لجنة التدقيق من أعضاء المجلس المستقلين بما فيهم رئيس اللجنة وجميعهم من غير التنفيذيين ومنهم أصحاب خبرة بالشؤون المالية والمحاسبية ومواضيع التدقيق.

وقد تم تعيين رئيس وأعضاء اللجنة بقرار من مجلس الإدارة باجتماع مجلس الإدارة وفق مايلي :

- (1) سعادة السيد/ حسن عبد الله الذواذي- عضو مجلس إدارة (مستقل- غير تنفيذي) - رئيس اللجنة
- (2) السيد /د. عبد الله سالم غراب المري – عضو مجلس الإدارة - (مستقل- غير تنفيذي)- عضو اللجنة
- (3) السيد /وليد أحمد السعدي – عضو مجلس إدارة (غير مستقل- غير تنفيذي) - عضو اللجنة

### اجتماع اللجنة واتخاذ القرارات:

يجب أن لا يقل عدد اجتماعات اللجنة خلال السنة عن ستة اجتماعات مع أفضلية أن تكون اجتماعاتها متزامنة مع المواعيد المنتظمة لاجتماعات مجلس الإدارة و يجوز للجنة دعوة أي شخص من غير الأعضاء لحضور أي اجتماع بما فيهم الرئيس التنفيذي و رئيس قطاع التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي و أي

موظف آخر، ويتكون النصاب القانوني في أي اجتماع للجنة من أغلبية أعضاء اللجنة من ضمنهم رئيس اللجنة .

تتخذ جميع قرارات اللجنة بإجماع أعضائها الحاضرين في الاجتماعات، ويجوز أن تتم استيفاء الموافقات بالتمرير على المواضيع المستعجلة إذا كان هناك صعوبة في عقد الاجتماع.

### **مسؤولية لجنة التدقيق :**

لجنة التدقيق الداخلي لديها مسؤوليات متعددة أهمها :

البيانات المالية: المراجعة والمصادقة على القوائم المالية المرحلية و السنوية الختامية للبنك ومناقشتها مع

الإدارة التنفيذية و المدقق الخارجي قبل عرضهم واعتمادهم من قبل مجلس الإدارة

الرقابة الداخلية: مراجعة مدى فعالية وكفاية نظام الرقابة الداخلية ونظام التحكم و التحوط للمخاطر

الكلية و نظام الرقابة المالية و الممارسات المحاسبية و المالية للبنك.

التدقيق الداخلي: تقوم اللجنة بإدارة كافة الأمور المتعلقة بالتدقيق الداخلي والتي تشمل:

- اختيار وتعيين وإنهاء خدمات رئيس قطاع التدقيق الداخلي
- تقييم أداء رئيس وموظفي إدارة التدقيق الداخلي وتحديد رواتبهم وحوافزهم ومكافئهم
- مراقبة وتقييم استقلالية التدقيق الداخلي وتبعيته المباشرة للجنة التدقيق
- مراجعة و اعتماد الخطة السنوية للتدقيق الداخلي أي تعديلات عليها
- مراجعة فعالية أعمال التدقيق الداخلي ومدى الالتزام بالمعايير المهنية لممارسة التدقيق الداخلي
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة تطبيق التوصيات وخطط العمل الواردة بها
- مراجعة واعتماد الميثاق وخطة الاتصال ودليل العمل والهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي

التدقيق الخارجي: متابعة كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي كالتوصية لمجلس الإدارة بالترشيح والعزل،

والأتعاب، ونتائج التدقيق للمهام التي تم تكليفه بها ومراجعة نطاق التدقيق والتأكد من استقلالية

المدققين ويشمل ذلك أي خدمات أخرى يقدمها المدقق الخارجي للبنك.

التقيد بالأنظمة والقوانين: مراجعة فعالية نظام مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين ونتائج التحقيقات

والمتابعات التي تجريها الإدارة (وتشمل الإجراءات التأديبية) بشأن حالات عدم الالتزام و نتائج الفحوصات

التي قد تجريها الأجهزة الاشرافية والرقابية، ونتائج ملاحظات المدققين ومراجعة عمليات تبليغ قواعد

السلوك الى العاملين في البنك ، ومراقبة التقيد بها والحصول على تحديثات دورية من الإدارة التنفيذية والمستشار القانوني ومسئول الالتزام للبنك بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال للقوانين و الأنظمة .

**التبليغ و إصدار التقارير:** إصدار التقارير لمجلس الإدارة بصورة دورية بشأن نشاطات اللجنة و الموضوعات والتوصيات المتعلقة بها و مراجعة التقارير الأخرى التي يصدرها البنك و المتعلقة بمسؤوليات اللجنة.

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنت قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة.

اجتمعت لجنة التدقيق خلال عام 2022 عدد ( 6 ) اجتماعات وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير وقدمت توصيات مختلفة كالتوصية بتعيين مراقب الحسابات الخارجي وتعيين رئيس جديد للتدقيق الداخلي ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي ورفع توصيات للإدارة التنفيذية لتصحيح وتصويب أي مخالفات واعتماد خطة التدقيق السنوية ومتابعة تنفيذها من قبل قطاع التدقيق واعتماد السياسات والإجراءات الخاصة بالرقابة والتدقيق واعتماد ميثاق التدقيق الداخلي وخطة الاتصال بين التدقيق الداخلي والإدارة واللجنة وأصحاب المصلحة الآخرين .

## لجنة المخاطر والالتزام

### الغرض من اللجنة :

مساعدة مجلس الإدارة و السلطات الإشرافية الأخرى في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالإشراف على عملية تقليل مخاطر البنك من جميع الجوانب المالية والتشغيلية والمصرفية ، والتأكد من فعالية نظام العمل المصرفي والرقابة الثنائية وحصر مخاطر البنك من كافة النواحي المالية والقانونية والتشغيلية من خلال تحقيق بيئة آمنة للبنك بشكل عام والإشراف على قطاع المخاطر والإدارات التابعة له .

ومتابعة ضبط المخاطر المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب و الإشراف على امتثال البنك لمتطلبات الجهات الرقابية و التأكد من وجود الضوابط اللازمة و الأنظمة الآلية المساندة التي تساهم في مساندة و تعزيز الالتزام بالإضافة إلى تعزيز بيئة وثقافة الالتزام بالبنك .

تشكيل وأعضاء لجنة المخاطر والالتزام : تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة بثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة مع تسمية رئيس اللجنة وفق مايلي :

(1) سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني – رئيس اللجنة .

(2) سعادة السيد / م. علي بن عبد اللطيف محمد المسند - عضو اللجنة .

(3) سعادة الشيخ / ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني - عضو اللجنة .

وتم دعوة السيد / الرئيس التنفيذي أو ينوب عنه الى اجتماعات اللجنة بشكل دائم نظراً لأهمية حضوره  
إجتماعات اللجنة بشكل مستمر .

### من مسؤوليات لجنة المخاطر والالتزام :

(1) وضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة انشطه  
البنك واعتمادها من مجلس الإدارة، والعمل على مراجعتها وتطويرها بشكل دوري .

(2) وضع سياسات إدارة المخاطر في البنك تتناسب مع وضع وخصوصية البنك وحجم وتنوع انشطته  
وطبيعة المخاطر التي يواجهها وفقاً للاستراتيجية المعتمدة من المجلس وبحيث تتضمن هذه  
السياسات إجراءات عمل واضحة لإدارة المخاطر، وتحديد سقف عليا للتعرض للمخاطر،  
ووجود نظام شامل لمراقبة المخاطر بشكل منتظم ، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسات بشكل  
دوري .

(3) اعتماد سياسة وإجراءات عمل فاعلة لمراقبة الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات الرقابية  
وإجراءات وقائية لضمان الالتزام، بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة للإبلاغ عن أي تجاوزات  
ومخالفات في حينها ومحاسبة المسؤولين عنها .

(4) تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها أو قد يتعرض لها البنك وأي تجاوزات عن  
القوانين والأنظمة ومراقبة مدى التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر المعتمدة ومدى  
التزامها بالقوانين والأنظمة والاطلاع ومراجعة التقارير الواردة من قطاع إدارة المخاطر.

(5) التحقق من وجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر وذلك وفق نظام واضح  
لإدارة المخاطر يعمل على تحديد وقياس وضبط والتحوط لكافة المخاطر المرتبطة بالأنشطة  
المصرفية والسبل الملائمة لتخفيض مستوى المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها، والاحتفاظ  
برأس المال اللازم لمواجهةها .

(6) التأكد من وجود خطة طوارئ وسياسة حماية لدى البنك تنسجم وأهداف إدارة المخاطر  
ومراجعة تقارير مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزام ورفع التقارير والتوصيات  
الخاصة بالمخاطر الى مجلس الإدارة وأن مجلس الإدارة يولي اهتماماً خاصاً بنوعية ودقة واكتمالية  
ومصدر البيانات المستخدمة لتحديد وقياس المخاطر .

- (7) متابعة أعمال إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و مراجعة تقاريره الدورية الربعية وجميع ما يتعلق بأعمال الإدارة .
- (8) مراجعة التقارير الدورية الصادرة عن إدارة الالتزام و إصدار التوجيهات المرتبطة بنتائج التقارير .
- (9) مراجعة الخطة السنوية الخاصة بإدارة الالتزام .
- (10) متابعة المنهج المبني على المخاطر و مراجعة أبرز مخاطر غسل الأموال التي يتعرض لها البنك و متابعة تطبيق الضوابط الرقابية لمنع و تقليل هذه المخاطر .
- (11) التأكد من وجود برنامج تدريبي شامل حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يغطي كافة موظفي البنك بالإضافة إلى وجود برامج تدريبية متخصصة لتطوير موظفي إدارة الالتزام .
- وقد راجعت اللجنة خلال اجتماعاتها في عام 2022 التقارير الربع سنوية الخاصة بمخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل وتقارير الالتزام وتقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقامت بمراجعة تحديثات سياسات المخاطر وسياسات أمن المعلومات وسياسات الالتزام ومكافحة الجرائم المالية وقدمت توصياتها المختلفة لإدارة البنك.
- وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنته قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة إضافة الى عرض تقرير سنوي عن أعمالها ترفع في نهاية السنة .
- اجتمعت لجنة المخاطر والالتزام خلال عام 2022 عدد (4) اجتماعات وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

## لجنة الترشيحات والحوكمة

### الغرض من اللجنة :

تقديم مساعدة مجلس الإدارة في التوصية باختيار الأعضاء المناسبين لعضوية مجلس الإدارة من المستقلين ومراجعة مؤهلات وشروط المرشحين لمجلس الإدارة والتحقق من انطباق الشروط المحددة لعضوية مجلس الإدارة أو لوظائف البنك العليا والتأكد من تطبيق البنك لأفضل معايير الحوكمة في البنك والإدارة السليمة بما يتناسب مع تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية و مصرف قطر المركزي .

تشكيل اللجنة : يتم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة من أربعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة إضافة وتدعو اللجنة الرئيس التنفيذي أو رؤساء القطاعات لحضور اجتماعاتها متى كان حاجة أو مواضيع تحتاج الى ذلك ، وذلك باعتبار أن اللجنة تدرس وتراجع المرشحين للتعين في الوظائف الإدارية العليا في البنك إضافة الى

مهامها المختلفة وقد تم تعديل تشكيل لجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام 2022 وتعيين رئيس اللجنة وفق ما يلي :

- (1)- سعادة السيد/ علي بن عبد اللطيف المسند-عضو مجلس إدارة -رئيس اللجنة
- (2)- السيد /راشد ناصر راشد سريع الكعبي – نائب رئيس مجلس الإدارة - عضو اللجنة
- (3)- سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني – عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة
- (4) - سعادة الشيخ / ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني - عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة

### بعض مهام ومسؤوليات لجنة الترشيحات والحوكمة :

- اختيار الأشخاص المؤهلين للانضمام الى عضوية مجلس الإدارة من المتقدمين للترشح لعضوية مجلس الإدارة دون حرمان أحد من الأعضاء غير المستقلين للترشح من عضوية مجلس الإدارة واختيار المسؤولين الرئيسيين في الإدارة التنفيذية بالبنك وفق المؤهلات للمرشح واختيار الشخص المناسب بالمكان المناسب وحسب الشروط التي تضعها اللجنة لكل وظيفة .
  - وضع خطة ملائمة لإحلال واستبدال أعضاء المجلس بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي .
  - مراجعة سياسات الموارد البشرية بشكل عام للتأكد من وجود خطة إحلال (تعاقب وظيفي) للأعضاء مجلس الإدارة وللمسؤولين الرئيسيين في البنك .
  - تقييم مدى فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل وفق الأسس التي تضعها اللجنة لذلك وتقييم أداء المسؤولين الرئيسيين في الإدارة العليا والتنفيذية في البنك ومدى تحقيقهم للأهداف المطلوبة ورفع هذا التقييم للجنة المكافآت ومجلس الإدارة .
  - الإشراف على إعداد دليل وسياسات الحوكمة في البنك وتحديثه ومراقبة تطبيقه وذلك بالعمل مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة المختصة في البنك والإشراف على إصدار تقرير الحوكمة السنوية .
- وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها تتضمن قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة مع رفع تقرير سنوي عن أعمالها وقراراتها لمجلس الإدارة .

وخلال اجتماعها قدمت توصيات عديدة لمجلس الإدارة منها اعتماد تقرير الحوكمة السنوي للبنك والتأكد من مدى توافقه مع لائحة حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر لأسواق المالية وتقييم لجان

المجلس وأعضاء المجلس وإجراء تقييم للإدارة التنفيذية العليا في البنك وغير ذلك من المواضيع من اختصاصات اللجنة أو رفع توصيات لمجلس الإدارة فيما تجاوز صلاحياتها .

اجتمعت لجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام 2022 أربعة إجتماعات وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

## لجنة المكافآت والتعويضات

### الغرض من اللجنة :

التأكد من تحقيق العدالة والاستقلالية في منح المكافآت والتعويضات والحوافز في البنك من خلال سياسات وأسس سليمة وموضوعية تعتمد على ما تم تقديمه للبنك وكان له الدور الإيجابي في تحقيق نمو بإيرادات البنك باقل مخاطر ممكنة .

**تشكيل اللجنة :** تشكل اللجنة بقرار مجلس الإدارة من أربعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة ، وقد تم إعادة تشكيل لجنة المكافآت والحوافز خلال عام 2022 وفق ما يلي :

- (1)- سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني – عضو مجلس الإدارة المنتدب - رئيس اللجنة
- (2)- السيد / راشد ناصر راشد سريع الكعبي – عضو مجلس الإدارة – عضو اللجنة
- (3)- سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني – عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة

### بعض مسؤوليات وأهداف لجنة المكافآت والحوافز

● الإشراف على سياسات وممارسات المكافآت والتعويضات والمزايا الخاصة بمجلس الإدارة وبالإدارة العليا والتنفيذية وجميع الوظائف المعتمدة وضمان مطابقتها لتعليمات الجهات الرقابية والإشرافية ومراعاة مصلحة البنك والمساهمين وموافقتها لأفضل الممارسات المصرفية والحوكمة بعد مراجعة عمليات التقييم التي تقوم بها لجنة الترشيحات لأداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والتنفيذية والتأكد من أن سياسات منح المكافآت والحوافز المعتمدة من قبل المجلس تتماشى مع التعليمات المنظمة وأفضل الممارسات المصرفية والدولية بهذا الشأن والتأكد من أن سياسة منح المكافآت والحوافز تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك عند تحديد المكافآت بحيث تتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.

● العمل مع لجنة المخاطر في تقييم الحوافز المقدمة بموجب نظام منح المكافآت المعتمد على تقييم المخاطر وأن المكافآت في البنك تعتمد على نظام موضوعي لقياس الأداء يرتبط بإطار عمل إدارة

المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية من أجل تقييم وقياس أداء الموظفين بمختلف المستويات .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها والتي تتضمن قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة إضافة الى رفع تقرير سنوي لمجلس الإدارة عن أعمالها وقراراتها .  
وخلال اجتماعها عام 2022 قدمت توصيات بالمكافآت الخاصة بالعام الذي سبقه الى مجلس الإدارة ووفق الصلاحيات الممنوحة لها من مجلس الإدارة .

اجتمعت لجنة المكافآت والحوافز خلال عام 2022 اجتماعين وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

**تقييم مجلس الإدارة :** يتم إجراء تقييم شامل لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلال مراجعة نتائج الأعمال السنوية واجتماعات اللجان وفق كشوف حضور الاجتماعات والتي توضح أن أعضاء مجلس الإدارة قد وزعوا المسؤوليات فيما بينهم وقاموا بدور فعال في إدارة البنك من خلال لجانه التي نفذت أهداف البنك . وبناء على تقييم مجلس الإدارة لنفسه تم تكليف لجنة الترشيحات والحوكمة بمراجعة تقييم إضافي لأعضاء مجلس الإدارة والتأكد من توزيع المسؤوليات بين أعضاء مجلس الإدارة وفق تشكيل لجان مجلس الإدارة الحالية ومراجعة استقلالية الأعضاء وفيما اذا حدث أي تغيرات خلال العام أثر على استقلاليتهم وكفاية عدد الأعضاء ونجاح المجلس ككل في تحقيق أهدافه .

#### **الإدارة التنفيذية العليا بالبنك :**

تطبيقاً لأفضل الممارسات المصرفية والحوكمة فقد تبنت إدارة البنك تطبيق سياسة الفصل بين المهام التنفيذية ومجلس الإدارة حيث تتولى الإدارة التنفيذية إدارة الأعمال اليومية للبنك حسب الصلاحيات والمسؤوليات الموكلة إليها من مجلس الإدارة وعلى رأسها السيد / عبد الباسط أحمد الشيبني وهو الرئيس التنفيذي للبنك ويتولى مهام الإدارة اليومية لأعمال البنك ويساعده في ذلك الإدارة التنفيذية من أصحاب الخبرات في الأعمال المصرفية والمالية من ذوي المؤهلات والخبرات المتميزة وأغلبهم من الخبرات الوطنية المتميزة ، وقد تم وضع صلاحيات محددة لإدارة البنك حسب المستوى الإداري من خلال السلطات والصلاحيات المالية أو من خلال الصلاحيات بمنح وتعديل الائتمان للعملاء في البنك ، كما يستعين الرئيس التنفيذي في تنفيذ مهامه بلجان إدارية متخصصة تشمل مجالات وأعمال البنك المختلفة تتشكل من المدراء المتخصصين من ذوي الكفاءات والمؤهلات المتميزة حيث تم تشكيل اللجان الإدارية منها :

**لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO** تتولى اللجنة الموجودات والمطلوبات مراقبة حركة الأموال في البنك (الموجودات والمطلوبات) من خلال التقارير المالية والرقابية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ومتابعة تنفيذ الإدارة التنفيذية لتوصيات وقرارات اللجنة بما يضمن تحقيق أعلى عائد للمودعين والمساهمين في ظل الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي.

**لجنة التمويل**: تتولى اللجنة دراسة الموافقات على عمليات التمويل بأنواعه المختلفة والتي تعرض عليها في حدود الصلاحيات الممنوحة للجنة وفقاً لسياسة صلاحيات التمويل والاستثمار والمعتمدة من مجلس الإدارة ، وتقوم اللجنة بأداء خدمات التمويل بالسرعة المطلوبة وفي إطار مبدأ تفويض الصلاحيات بما يضمن تحقيق مصلحة البنك وأداء أفضل الخدمات للعملاء ووفق المعايير المهنية الصحيحة في إطار الالتزام بقواعد ومحددات وتعليمات الجهات الإشرافية والرقابية.

**لجنة المشتريات والمصروفات**: تتولى اللجنة دراسة والموافقة على النفقات الجارية والرأسمالية للبنك في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

**لجنة المناقصات والمزايدات**: تتولى اللجنة الدراسة والموافقة على المناقصات والمزايدات في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

**لجنة تسيير أعمال الحاسب الآلي**: تتولى اللجنة مسؤولية وضع المعايير المعتمدة لتكنولوجيا المعلومات والتنسيق بين مختلف الأنشطة لتنفيذ خطط وأعمال البنك ، كما تعتمد اللجنة الاستراتيجية السنوية لتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ المشاريع والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

**لجان التوظيف**: تتولى اللجنة حسب المستوى المشكلة على أساسه مقابلة واختيار المرشحين للعمل بالبنك للوظائف الإدارية وتعتمد قراراتها من الجهة صاحبة الصلاحية بالتعيين وفقاً للائحة الموارد البشرية. **لجنة الاستثمار والسقوف** توصي بعمليات الاستثمار الخارجية ومنح سقوف للبلدان والعملات والبنوك قبل عرضها على مجلس الإدارة .

**لجنة المواقع والفروع**. تقوم بدراسة وإختيار الأماكن التي ترغب بالتواجد المستقبلي فيها سواء للفروع أو الصرافات الآلية أو إغلاقها لعدم الجدوى من تواجدها .

**لجنة الأمن السيبراني** : والتي تتابع أحدث ما يختص بالأمن المعلوماتي لتحقيق بيئة معلومات آمنة في البنك .

### **الرقابة الداخلية في البنك**

اعتمد البنك هيكل للرقابة الداخلية ويتمثل في مجموعة من توجهات ومبادئ وإجراءات تحدد الصلاحيات ضمن سياسة خاصة بالرقابة الداخلية لتكون نتاج تعاون بين الجهات الرقابية للبنك وتحقيق أعلى معايير للرقابة وللتأكد من الحوكمة الداخلية وخلق بيئة عمل تكفل انسجام وتوافق في المهام والمسؤوليات الرئيسية المسندة من خلالها الى القطاعات الرقابية وتتوافق هذه السياسة مع أفضل ممارسات مؤسسة معهد المدققين الداخليين (IIA) ، ولجنة المنظمات الداعمة (COSO)، ولجنة الإشراف المصرفي (Basel).

وفي إطار سعي البنك في تطوير البنية الرقابية في البنك تعاقد مع أفضل الشركات العالمية المتخصصة في أعمال الرقابة الداخلية فتعاقد خلال عام 2022 مع مكتب (KPMG) كي بي أم جي للاستعانة بهم لتقييم أعمال وبنية البنك الرقابية وعلى جودة التقارير المالية لأعداد تقرير شامل وأخذ عينات من جميع قطاعات وإدارات البنك .

وقد تم اعتبار إدارات الأعمال، التشغيل و الدعم بمثابة (الخط الأول) و"تملك" مسئولية مكافحة المخاطر الخاصة بها، كل منها بما يخصها من المخاطر بالقدر الموجود داخل تخصصها، مسئولياتها والأنشطة التي تزاولها. ويتضمن ذلك تقييم الضوابط المطبقة لديها و مراقبة فاعليتها وهو المسؤول عن التأكد من توافر عناصر مكافحة المخاطر والرقابة كجزء من العمليات اليومية .

أما القطاعات الرقابية كقطاع المخاطر و الرقابة المالية ومراقبة الالتزام تعتبر الخط الثاني، والتي تعتبر المسؤولة عن مزيد من عمليات التحديد والقياس والمراقبة ورفع التقارير بالمخاطر على مستوى المؤسسة ككل وبشكل منفصل و مستقل عن مسئوليات (الخط الأول) أما الخط الثالث فهو من مسئوليات ووظائف قطاع التدقيق الداخلي و الرقابة الشرعية وهو المسؤول عن القيام بأعمال التدقيق على أساس المخاطر ، وعمليات تدقيق ومراجعات عامة لطمأنه مجلس الإدارة والمساهمين بأن البنك يعمل ضمن الإطار العام للحوكمة الشاملة ، بما في ذلك الإطار العام لحوكمة المخاطر .

أن بيئة الرقابة الداخلية هي الطريقة المنهجية الأساسية للحد من المخاطر ولمعالجة الفجوات الإجرائية لأجل تحقيق أهداف بنك قطر الدولي الإسلامي بصورة فاعلة، وتالياً ابرز المكونات والمبادئ والعوامل التي يتشكل منها الإطار العام للرقابة الداخلية للبنك . وتحدد بوضوح مسئوليات كل وحدات البنك وفقاً لطبيعتها ، إلى الحد الذي تستوعب فيه كل وحدة كامل دورها و مسئولياتها داخل الإطار العام للمخاطر والرقابة.

## الأدوار والمسؤوليات

### **مجموعة الخط الأول :**

لقد تم هيكلة مجموعة الخط الأول لمساندة إدارة البنك ومجلس الإدارة في تحقيق ما يستهدفه من استراتيجيات وخدمة متميزة، ولتأمين بيئة تشغيلية خاضعة للرقابة. وتدار مسئوليات هذا الخط من جانب قطاعات الأعمال والتشغيل (وهم خطوط الأعمال ، الخدمات المصرفية للشركات والأفراد ، التشغيل والدعم ) الذين تتسم أنشطتهم في خلق و/أو إدارة المخاطر التي بإمكانها تيسير تحقيق أهداف البنك أو الحيلولة دون تحقيقها .

مجموعة الخط الأول هي المجموعة التي تتحكم و تدير المخاطر الخاصة بها ( Risk Owners )، وهي المنوطة بتصميم وتنفيذ ما يضعه البنك والجهات النظامية ( مصرف قطر المركزي- افضل الممارسات، خلافه) من وسائل رقابية للتعامل مع تلك المخاطر بما يشمل اجراءات الرقابة الثنائية، المستندات الإجرائية لإسناد

مهام الرقابة المزدوجة ، والفصل بين المهام ، وتعارض المصالح ، و خلافه من الضوابط التي تتبعها و تنفيذها خلال عملياتها اليومية ، تطوير منتجاتها ، و اختيارها و اختبارها لما تستخدمه من أنظمة وما تعتمد من خدمات و خطط.

إن مسؤوليات الأفراد بمجموعة الخط الأول (تبعاً لكل مسؤولية أو تخصص) تتفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب نطاق العمل المسند لكل فرد منهم وما يقوم على إدارته من مخاطر .

### مجموعة الخط الثاني :

أقيمت مجموعة الخط الثاني لدعم إدارة البنك بما تقدمه تلك المجموعة من خبرات رقابية و افضل الممارسات، والقدرة على تقديم المشورة بجانب مجموعة الخط الاول بما يكفل فاعلية مراقبة وإدارة المخاطر. تمارس مهام الخط الثاني بشكل مستقل عن أنشطة مراقبة المخاطر التي يقوم بها الخط الأول، غير أنها تبقى تحت سيطرة وتوجيه الإدارة التنفيذية و/لجان تابعة لمجلس الإدارة.

المهام الخاصة بالخط الثاني بينك قطر الدولي الإسلامي تتولاها إدارات الالتزام / مكافحة غسل الأموال/ الحوكمة/ المخاطر (الائتمان، السوق، التشغيلية، الأمن السيبراني، جودة الخدمات) ، (تتبع للجنة مجلس الإدارة للمخاطر والالتزام) و القطاع المالي بكل إدارته .

### مجموعة الخط الثالث:

والتي تتألف من :

التدقيق الداخلي : الذي يوفر ضمانات مستقلة للتأكد من أن جهود الخط الأول والثاني تتوافق مع توقعات كلا من إدارة البنك ومجلس الإدارة بشأن فاعلية وكفاية إجراءات الحوكمة والرقابة الداخلية. ولا يسمح بتاتا للخط الثالث بالقيام بالمهام الإدارية لضمان موضوعيته واستقلاله التنظيمي. يشمل نطاق عمل تلك المجموعة كافة أوجه عمليات البنك وأنشطته بما يشمل نطاق عمل مجموعتي الخط الأول والثاني.

امتثال الشريعة : يوفر ضمانات مستقلة لهيئة الرقابة الشرعية للتأكد ان جميع خدمات ومنتجات البنك تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وخلال عام 2022 لم يظهر لدى البنك أي اخفاقات أو حوادث كبيرة ناتجة عن ضعف أو قصور في الرقابة الداخلية في البنك لمتانة الضوابط الرقابية على مختلف المستويات في البنك .

## نظام الرقابة الداخلية - المخاطر:

يتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك من خلال العديد من الآليات المحددة لتقييم تلك المخاطر والتحكم بها، ومن أهم هذه الآليات التركيز على المهام والمسؤوليات المحددة مسبقاً ابتداءً من مجلس الإدارة ومروراً باللجان والإدارات المختلفة والمدراء التنفيذيين وكافة موظفي البنك حيث إن كل موظف في البنك مسؤول عن التعامل مع المخاطر المحتملة عند القيام بواجباته. وتمثل إدارة المخاطر أحد أهم العناصر الهامة للبنك لضمان استمرار تحقيق النمو والربحية. وقد تم تقسيم قطاع المخاطر وفق نوع المخاطر الذي يتعرض له البنك وهي:

### أنواع المخاطر:

**مخاطر الائتمان:** يواجه البنك مخاطر ائتمانية تتمثل بتعثّر العملاء وعدم قدرتهم على السداد أو الالتزام بجدول السداد وبالتالي مخاطر عدم استرداد البنك لأمواله ولمواجهة مخاطر الائتمان وتخفيفها يقوم البنك بما يلي:

**على المستوى الفردي لكل عميل:** حيث يتم عرض مذكرات الائتمان (الدراسة الائتمانية) لكل عميل (بما فيها الصكوك) على إدارة المخاطر لتقييم مخاطر الائتمان قبل منح التمويل للعميل ويتم التوصية بعد دراسة أوضاع العميل.

**على مستوى محفظة الائتمان (التمويل):** سواء كان التمويل تابع لقطاع الخدمات المصرفية للشركات (شركات كبرى، شركات صغيرة ومتوسطة، قطاع حكومي وشبه حكومي) أو تابع لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد والتمويل العقاري (التجزئة)، تقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير تحليليه ربع سنوية ورفع تلك التقارير إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والالتزام لاتخاذ قرارات بشأنها، وقد تم اتمتة عملية اعداد تقارير تحليلية للمحفظة.

كما يتم مراقبة التركزات الائتمانية (الانكشافات الكبرى) للعملاء واعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص، وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي. وقد تم اتمتة عملية اعداد هذه التقارير وبما يعني زيادة درجة الدقة والسرعة في اعداد البيانات.

ويتم استخدام أنظمة للتصنيف الداخلي لمخاطر عملاء الشركات والأفراد، وقد تم تطبيق نظام تصنيف ائتماني داخلي من شركة موديز العالمية، حيث يتم ادخال بيانات العملاء من قبل إدارة التمويل المختصة ومراجعتها من خلال ادارة مخاطر الائتمان. ويتم تحديث التصنيف دورياً حسب الوضع الحالي للعميل

ويحد أدنى مرة واحدة سنوياً، حيث يهدف البنك إلى بناء قاعدة بيانات عن العملاء وفقاً لتصنيفاتهم الداخلية ، علماً بأن البنك مازال ملتزماً بتطبيق المدخل المعياري المقرر من مصرف قطر المركزي لقياس مخاطر الائتمان .

يطبق البنك نظاماً آلياً لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss ووفقاً لمنهجية احتساب معتمدة ، ليتواءم بذلك مع المعيار المحاسبي المالي رقم 30 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك تعليمات مصرف قطر المركزي بهذا الخصوص، وبما يؤهله للتواءم مستقبلاً مع الطرق المتقدمة في ادارة مخاطر الائتمان وفقاً لمقررات لجنة بازل. هذا إضافة الى القيام باحتساب مخصصات التمويلات غير المنتظمة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي بشكل مستقل عن قطاعات الاعمال.

يتم متابعة العملاء الذين يظهر عليهم متأخرات بشكل ودي وقبل الانتقال الى مرحلة الإجراءات القانونية، وقد تم مؤخراً تطبيق تطبيق احد افضل الانظمة الالية دولياً لتنظيم ذلك. يبلغ معدل التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة 2.79% وهو ضمن المعدلات المعقولة .

### معدل كفاية رأس المال

يقوم البنك بمراقبة معدل كفاية رأس المال والتحقق من وجود قاعدة رأس مال قوية لمواجهة المخاطر وكذلك استمرارية نمو البنك (بعد ترجيح الأصول بأوزان المخاطر) وأنها تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال مع هامش الأمان المطلوب حسب تعليمات مصرف قطر المركزي ومقررات (بازل 3) . كما يعمل القطاع المالي على تقييم كفاية رأس المال بشكل ربع سنوي وعرض النتائج على لجنة (ALCO) ,وكما يتم تحديث خطة رأس المال بشكل سنوي استناداً إلى مخاطر البنك Risk Profile والاختبارات الضاغطة Stress testing وذلك ضمن سياسة تقييم كفاية رأس المال الداخلي (ICAAP) التي تعد من قبل قطاع المخاطر . تتضمن خطة رأس المال البدائل والسيناريوهات المختلفة للتعامل مع حالات انخفاض رأس المال دون الحد المطلوب وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي في ضوء معدلات النمو المتسارعة ، ويتم عرض خطة رأس المال و تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) على مجلس الادارة للأعتماد قبل ارسالها لمصرف قطر المركزي .

## مخاطر السوق

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة اي مراكز مالية داخل او خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في اسعار السوق.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، ومراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية معتمدة من مجلس الإدارة ويتم مراجعتها دوريا ويراقب تطبيقها، و تتضمن هذه السياسات: السياسة الاستثمارية، حيث يقوم ممثلو دوائر الخزينة و المخاطر، بوضع ومراجعة هذه السياسة وتعديلها إن لزم الأمر بشكل سنوي وعرضها على اللجنة المعنية.

سياسة للمخاطر السوقية مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة توضح كيفية التعرف وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر السوقية. تعد إدارة مخاطر السوق السياسات المذكورة وبالتعاون مع الدوائر المعنية ويتم رفع تقارير دورية حول مدى الالتزام بهذه السياسات .

تقوم إدارة مخاطر السوق بدراسة طلبات الاستثمار التي تعرض على لجنة الاستثمار لدى البنك وكذلك اجراء اختبارات الاجهاد للمخاطر بما فيها مخاطر السوق بما في ذلك بمراقبة مدى التزام البنك بالحدود و النسب الاشرافية حسب تعليمات مصرف قطر المركزي و بيان مستوى المخاطر المقبولة ( Risk Appetite Statement) يمارس القطاع دور المكتب الواسطي Middle Office والذي يتم تدعيمه وتطويره بشكل مستمر.

## مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم تمكن البنك من مقابلة التزاماته عند حلول موعد استحقاقها، ويقوم البنك بمتابعة مستويات السيولة واجراء اختبارات الإجهاد على نسب السيولة وعمل سيناريوهات متحفظة جداً لتقييم وقياس مخاطر السيولة وفقاً للوضع التشغيلي العادي أو مواجهة ظروف اقتصادية خارجية أو أزمة اقتصادية أو تأثيرات داخلية بسحب ودائع مفاجئة وذلك لمتابعة الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي المقررة في هذا الشأن ، مع تقديم نتائج تلك الاختبارات بصفة دورية للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة .

## المخاطر التشغيلية :

تتولى إدارة المخاطر التشغيلية عملية رصد ودراسة المخاطر التشغيلية الرئيسية بالبنك من خلال مجموعة من السياسات، ادوات و انظمة التحليل وفق افضل ممارسات لجنة بازل و توجيهات مصرف قطر المركزي بحيث يتم ابلاغ لجنة مجلس الادارة للمخاطر والالتزام بانتظام عن المخاطر الهامة، والتوصيات بشأنها .

تم استيفاء عناصر إدارة المخاطر التشغيلية الأساسية لتتضمن قواعد بيانات تاريخية ، التقييمات الذاتية للمخاطر ، مؤشرات المخاطر الرئيسية، بالإضافة الى بناء خطط استمرارية الأعمال و التعافي في حالات الكوارث وعمل اختبارات دورية لها.

بالإضافة إلى ما سبق، تم تعزيز الرقابة الداخلية من خلال هيكل الرقابة الداخلية بالبنك و تطبيق نموذج تقبل المخاطر واسلوب " ثلاثي الخطوط "في إدارة مخاطر المؤسسة ما يمكنه من ترسيخ المسؤولية والمساءلة على مستوى كل خط من الخطوط وتطبيقهما على كافة المستويات داخل البنك.

إن إدارة المخاطر التشغيلية في بنك قطر الدولي الإسلامي تعمل في إطار نماذج تحمل المخاطر والاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة. يتم تطبيق الاستراتيجية والسياسات والإجراءات الناتجة عنها من خلال إدارة المخاطر التشغيلية والتي ترفع تقاريرها مباشرةً إلى لجنة المخاطر والالتزام التي تتبع لمجلس الإدارة ، حيث تتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية المطلوبة وتعمل بالتنسيق المستمر مع إدارات الأعمال و التشغيل الأخرى إضافة الى الجهات الرقابية الأخرى في البنك لمساندة أنشطتها.

#### استمرارية الأعمال :

تهدف إدارة استمرارية الاعمال الى تحديد المخاطر الرئيسية والتهديدات التي يتعرض لها البنك أو يواجهها والتأثيرات المحتملة والمتربة على هذه التهديدات والتي من شأنها أن تعيق استمرارية الاعمال لدى البنك وقد يترتب عليها خسائر مالية ، قانونية ، او تهديدات من شأنها أن تؤثر على سمعة البنك حيث تقوم بتقديم اطار العمل الذي يوفر القدرة على الاستجابة للكوارث والازمات والتهديدات وبما يضمن مصالح البنك واصوله وعملائه وسمعته وذلك من خلال دراسة تحليل الاثر المترتب على انقطاع الاعمال وتوفير الآليات والخطط والسياسات لضمان القدرة على الاستجابة مع هذه الحالات وبالتعاون مع مراكز العمل المختلفة لوضع الاجراءات ومواقع العمل البديلة والتأكد من فاعليتها من خلال اجراء الفحوصات الدورية اللازمة بالإضافة الى اعداد خطط استمرارية الاعمال وادارة الطوارئ والكوارث والازمات وتجارب الاخلاء.

#### إدارة الأمن السيبراني :

تعتبر إدارة الأمن السيبراني (المعلوماتي) خط دفاع أساسي للقيام بحماية البنك من اي عملية اختراق الكتروني ولتحديد عملية المخاطر التكنولوجية ومعالجتها بشكل مسبق، وتقوم الإدارة بإبلاغ لجنة امن المعلومات بانتظام عن التحديات والمخاطر التكنولوجية الهامة، إلى جانب إجراء تقييم منتظم لفعالية الضوابط الأمنية للمخاطر التكنولوجية بجميع أنواعها الداخلية والخارجية .

وتتم المتابعة اليومية من خلال هيكل إشرافي خاص بإدارة مدير إدارة الأمن السيبراني وتتبع لرئيس قطاع المخاطر، ويوجد إطار متماسك للتحكم بالمخاطر التكنولوجية. ولهذا السبب، شهد عام 2022 كما الأعوام

السابقة تعزيزاً إضافياً لإطار عمل إدارة امن المعلومات (الأمن السيبراني) عبر تحسين إدارة الموارد والقدرة الوظيفية على حد سواء.

ذلك وبالإضافة بانه تم تعزيز إدارة الأمن السيبراني أيضا بتطبيق المزيد من أنظمة حماية البيانات وتحسين البنية التحتية التي تضمن المحافظة علي بيانات العملاء باستمرارية العمل وتعزيز مواقع الحفاظ على البيانات في حالات الكوارث. ومن المتوقع أن يستمر هذا التطوير الحثيث في نهج اداره امن المعلومات ضمن استراتيجية محدده خلال عام 2023 وقد تكللت بحصول البنك على شهادات عالمية في جودة إدارة الأمن السيبراني في البنك وتجديدها سنوياً .

### نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية :

يتمتع البنك بنظام رقابة داخلي متكامل و سليم وفعال من حيث التصميم والتطبيق ، جنبه الكثير من المخاطر المحتملة ويتم تقييم هذا النظام بشكل مستمر والعمل على تحسينه وزيادة فاعليته كلما تبين وجود فجوات رقابية أو وجدت فرص وذلك لما يتمتع به البنك سواء من حيث السياسات والإجراءات التي تحكم نظام العمل ويعمل البنك على تحديث ومراجعة تلك السياسات والإجراءات بشكل دوري للتحقق من كفايتها وملائمتها أو متابعة البنك لأحدث التقنيات والمستجدات المصرفية والمالية والخدمات الالكترونية والذي يسعى من خلال الى تنفيذ معظم العمليات في البنك بشكل آلي من خلال العديد من الأنظمة الإلكترونية مما يحد من الأخطاء ويقلل فرص الاحتيال وأيضا لدى البنك قطاعات متخصصة في مجال المراجعة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر المختلفة ومما يعطي الفاعلية لعملية التدقيق الداخلي:

- وجود لجنة تدقيق فعالة منبثقة من مجلس الإدارة تشرف على المراجعين الداخليين والخارجيين مما يعزز من استقلاليتهم ويقدم لها بصفة دورية ومنتظمة تقارير عن الوحدات والأنشطة محل المراجعة.
- يتم مراجعة مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر من قبل مجموعة المراجعة الداخلية وفقاً لخطة سنوية تحت إشراف القطاع المالي وبمساندة القطاعات الرقابية في البنك كما يتم مراجعة بعض جوانب الرقابة الداخلية بشكل دوري من قبل المراجعين الخارجيين وكذلك من خلال أعمال الفحص التي تتم من قبل مصرف قطر المركزي.
- إيلاء إدارة البنك العناية الكافية لنتائج مراجعة نظام الرقابة الداخلية والتي تتمثل في مدى كفاية وفاعلية بعض الإجراءات الرقابية ، وعلى الأخص اذا كانت هناك حالات إخفاق بحيث يتم التعامل مع أية ملاحظات تتكشف بجديّة والعمل على متابعة تصويبها ووضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرارها من خلال إدارة البنك .

## الالتزام ومكافحة الجرائم المالية

### ثقافة الالتزام وأخلاقيات العمل:

يولي الدولي الإسلامي الأولوية والأهمية القصوى لترسيخ والحفاظ على ثقافة الالتزام وأخلاقيات العمل في البنك. حيث تمثل جزءاً جوهرياً ومهماً من استراتيجيات البنك ومهام إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية ويتم عكس الإطار العام لتطبيقها من ضمن الخطة السنوية للإدارة. حيث يقع على عاتق إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية وبدعم من مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على تعزيز وتطبيق أخلاقيات العمل وثقافة الالتزام ضمن كافة تعاملات البنك ومن خلال كافة الموظفين بجميع المستويات الإدارية بالبنك وبالشكل الذي يضمن تطبيقها بالشكل الأمثل.

هذا وقد تبني البنك سياسات صارمة تنص بمجملها على عدم مخالفة أي من تعليمات الجهات الرقابية، والعمل في نطاق أفضل الممارسات المحلية والعالمية وضمن مظلة التشريعات والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية مع الالتزام بإيجاد بيئة عمل سليمة تركز على تحقيق المساواة والتميز والمصداقية والشفافية بالتعامل.

ويظهر بشكل جلي دعم مجلس الإدارة والإدارة العليا وقياداته للعمل على تعزيز ثقافة الالتزام وأخلاقيات العمل بالبنك ومن خلال تطبيق منهج القدوة تبدأ من القمة والتأكد من وجود سياسات وإجراءات العمل الشاملة التي تغطي نشاطات البنك المختلفة وبما يحدد الأدوار والمسؤوليات المناطة بكل مستوى عبر خطوط الدفاع الثلاثة. هذا بجانب وجود برنامج تدريبي لضمان تطوير وتأهيل كادر وظيفي متميز مطلع على كافة المستجدات في مجال الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، كما يتيح البنك عدة قنوات للإبلاغ سواء داخلياً من موظفي البنك أو خارجياً من أي أطراف يتعامل معها البنك عن أي تجاوزات أو أنشطة أو تعاملات مشبوهة. لاتخاذ أي إجراءات لازمة لتلافي أي تجاوزات مستقبلاً. كما يعزز وجود قنوات اتصال مباشرة مع مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك، علاوة على الاستقلالية التي تتمتع بها إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، القيام بأداء مهامها بالشكل الأمثل مما يساعد في ترسيخ والحفاظ على بيئة وثقافة الالتزام وأخلاقيات العمل بشكل عام.

### الالتزام بمتطلبات الجهات الرقابية:

يلتزم الدولي الإسلامي بكافة التعليمات الصادرة من الجهات الرقابية ويعتبرها الحد الأدنى الواجب توافره عند وضع محددات البيئة الرقابية الخاصة بالبنك بالإضافة إلى أفضل المعايير والإرشادات العالمية. حيث يخضع ذلك لبرنامج تديره إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية لضمان فهم وتطبيق تلك التعليمات. وتقوم الإدارة بدور استشاري يتمثل في اطلاع مجلس الإدارة والإدارة العليا بأي مستجدات أو تعديلات تطرأ على التعليمات الصادرة بالإضافة إلى التواصل مع خطوط العمل وتقديم الدعم لهم بشكل يمكنهم من فهم وتطبيق التعليمات بشكل صحيح.

كما تقوم إدارة الالتزام بفحص ومراقبة تطبيق التعليمات للتأكيد على التزام خطوط العمل بها والتزام البنك بالسقوف والنسب الإشرافية المحددة له وعدم تجاوزها. وتقدم التوصيات اللازمة لسد أي ثغرات مكتشفه لضمان إدارة مخاطر الالتزام بشكل رشيد وبما يتناسب مع المخاطر المقبولة للبنك.

#### تحديد وقياس المخاطر:

كجزء رئيسي من تطبيق المنهج القائم على المخاطر، تقوم إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية بتحديد وتقييم المخاطر والتهديدات المرتبطة بالالتزام والجرائم المالية التي يتعرض لها البنك. كما يتم أيضاً تقييم مدى ملائمة وكفاية وفعالية الضوابط الرقابية الموضوعة والإيعاز نحو تحسينها إن تطلب الأمر للحد من أي مخاطر محتملة. ويعتمد المنهج القائم على المخاطر على مخرجات تلك التقييمات في تقييم مخاطر عملاء البنك والتعاملات التي ينفذها وأي معاملات ذات صلة. كما تشمل عملية تقييم وتحديد المخاطر وتقييم الضوابط الرقابية أي تعديلات أو منتجات أو خدمات جديدة ينوي أن يطرحها البنك بالإضافة إلى تقييم التعاملات مع الأطراف الخارجية والأنظمة والسياسات والإجراءات بما يضمن تقييم البيئة الرقابية والقدرة على الحد من المخاطر المرتبطة بها.

#### مراقبة جودة عمليات الالتزام ومكافحة الجرائم المالية:

تطلعاً من الدولي الإسلامي للوصول إلى أعلى مستويات الجودة، تقوم إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية بمراقبة وتقييم كافة العمليات التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة وذلك لضمان جودة العمليات المنفذة في كافة نواحي الإدارة. حيث يعتمد نظام مراقبة الجودة على مرحلتين وهم تقييمات ذاتية وتقييمات الجودة. كما يتم تحديد أي أوجه قصور ووضع خطط تصحيحية لإدارتها بشكل صحيح بما يضمن عدم تكرارها مستقبلاً.

#### مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح:

يولي الدولي الإسلامي الأهمية القصوى لتطوير وتحسين البيئة الرقابية الخاصة بمكافحة الجرائم المالية لما تتسم به من مخاطر عالية على المستوى الوطني والقطاعي. ومن هذا المنطلق، قام البنك بتطوير أطر رقابية قوية لمكافحة وكشف عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح. حيث يعمل الدولي الإسلامي دائماً على تطوير المنهج القائم على المخاطر الخاص به، وتحديد أبرز المخاطر التي يتعرض لها البنك وبما يتماشى مع التقييم الوطني والقطاعي للمخاطر، والعمل على وضع الضوابط والخطط للحد من تلك المخاطر أو تقليلها بما يتناسب والحدود المقبولة منها. كما يقوم البنك بشكل مستمر بتطوير وتحديث البرامج المستخدمة والأنظمة وبما يتوافق مع أفضل الممارسات والمتطلبات العالمية والتوجهات المحلية والعالمية الصادرة بالخصوص، وتعديلها بصورة تساعد في اكتشاف أي تحديثات أو آليات جديدة يتم اتباعها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أو الأنشطة غير المشروعة. كما يتم وبشكل متواصل العمل على تدريب وتوعية الموظفين وإيجاد قنوات اتصال دائمة تتيح وتسهل عمليات الإبلاغ عن أي اشتباه بأنشطة غير مشروعة مباشرة لمسؤول الإبلاغ أو من ينوب عنه.

وتتضمن الإدارة فريق متخصص بالإدارة لعمليات البحث والمتابعة والمراقبة والتحقق من العمليات. حيث يقوم ذلك الفريق بالإبلاغ عن أي حالات اشتباه للجهات المعنية واستحداث وتطوير العديد من السياسات والإجراءات والضوابط لإدارة تلك المخاطر بشكل رشيد وبما يتماشى مع سياسات البنك العامة.

وتقوم إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية برفع تقارير دورية مرتبطة بأبرز أعمال وأنشطة الإدارة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك، وعقد اجتماعات دورية بما يساهم بشكل فعال في فهم وإدراك وإدارة مخاطر الجرائم المالية التي يتعرض لها البنك.

#### تطبيق العقوبات المحلية والدولية وقرارات التجميد والحظر:

يتبنى الدولي الإسلامي أطر رقابية صارمة خاصة بتطبيق العقوبات المحلية والدولية وقرارات التجميد والحظر. حيث دأب البنك على تطوير وتحديث البيئة الرقابية لتلك الأطر بشكل مستمر. ومن هذا المنطلق، فإن الأنظمة والأدوات المستخدمة في البنك الخاصة بتطبيق العقوبات المحلية والدولية وقرارات التجميد والحظر على مستوي يتوافق مع أفضل الممارسات والمتطلبات العالمية. حيث تخضع تلك البرامج إلى تحديثات مستمرة لضمان تضمينها كافة التحديثات الواردة على قوائم العقوبات سواء الدولية أو المحلية. كما يولي البنك أهمية قصوى لتنفيذ العقوبات وقرارات التجميد.

كما تجدر الإشارة إلى أن جميع عمليات البنك تخضع لفحص العقوبات بشكل يضمن خلوها من أي أطراف مدرجة في قوائم العقوبات المشار إليها. بالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية بتطبيق أسس لمراقبة الجودة بشكل مستمر وذلك لضمان مستوى جودة عالي لفحص العمليات المنفذة.

كما يحرص البنك على تقديم دورات تدريبية دورية متخصصة للتوعية بالعقوبات ومخاطر عدم الالتزام بها.

#### متطلبات مبدأ أعرف عميلك والعناية الواجبة:

يقوم الدولي الإسلامي بتطبيق كافة متطلبات التعرف على العميل الواردة في تعليمات مكافحة غسل الأموال الصادرة عن مصرف قطر المركزي، بالإضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات العالمية بالخصوص. ويرفض البنك التعامل وبشكل قاطع مع أي عملاء سواء كأفراد طبيعيين أو أشخاص اعتباريين أو كيانات قانونية دون التأكد والتعرف على العملاء وتطبيق كافة متطلبات العناية الواجبة والعناية

الواجبة المعززة. والعمل على تصنيف العملاء وفقاً لمخاطرهم حسب المنهج القائم على المخاطر. كما يلتزم البنك بالتعرف على المستفيد الحقيقي من الحساب وذلك في إطار سياسات وإجراءات وأنظمة خاصة ومنهجية يتم تحديثها وتطويرها لضمان التأكد من هوية العملاء أصحاب الحسابات أو المستفيدين منها.

كما يقوم البنك وبشكل دوري بتحديث بيانات العملاء للتأكد من دقة وصحة المعلومات المتوفرة وتعديلها في حال وجود أي تغييرات تطراً عليها، وذلك من خلال عملية التحديث الدورية وذلك وفقاً لطبيعة وتصنيف مخاطر الحساب.

### مكافحة عمليات الاحتيال الإلكتروني على العملاء:

قام الدولي الإسلامي بتطبيق أحد أهم الأنظمة العالمية التي يتم استخدامها في عمليات المراقبة والمتابعة والكشف عن عمليات الاحتيال التي يتعرض لها العملاء. وذلك بالإضافة إلى وجود فريق متخصص للاستجابة على مدار الساعة إلى أي حالات إبلاغ عن معاملات مشبوهة أو معاملات غير صحيحة، وتوفير خط اتصال ساخن للعملاء لحالات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما يقوم الفريق بالعمل على التحقق من كافة العمليات المنفذة والاتصال مع العملاء في الحالات التي تحتاج تأكيد من العميل. حيث أثبت الدولي الإسلامي من خلال تنفيذ البرامج الرقابية والمتابعة والتحقيق كفاءة البنك والفريق في ضبط وتقليل حالات الاحتيال الإلكتروني التي تقع على العملاء. كما يتم وبشكل دوري مراجعة وتحديث الضوابط التي تساهم في ضبط هذه المخاطر وتساعد في حماية العملاء من التعرض لعمليات الاحتيال. كما يقوم البنك وبشكل دوري بإرسال رسائل توعوية للعملاء لتحذيرهم من مشاركة بياناتهم وبيانات حساباتهم مع جهات غير معلومة والتأكيد على عدم مشاركة رموز الدخول أو بيانات القنوات الإلكترونية.

### مواكبة الأحداث والتطورات المحلية والعالمية:

أثبت الدولي الإسلامي قدرته على مواكبة الأحداث الكبرى التي شهدتها الدولة. حيث تعامل البنك مع الأحداث بشكل استباقي وفعال مما أظهر مدى استعداده وجاهزته للعمل خلال أي حدث غير اعتيادي. هذا وقد قامت إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية بشكل استباقي بدراسة وتحديد أي مخاطر محتملة ووضع الضوابط الرقابية الملائمة والعمل على تدريب ورفع مستوى المعرفة لدى كوادر البنك، وتقييم البنية التحتية لبرامجها لضمان فعاليتها في ظل وجود أي ظروف استثنائية.

## الرقابة الخارجية :

تتولى لجنة التدقيق بالنظر في عروض مناقصات مراقبي الحسابات والمعتمدين من مصرف قطر المركزي والمسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى هيئة قطر للأسواق المالية وترفع توصية الى مجلس الإدارة الذي بدوره يرفع هذه التوصية الى الجمعية العامة للمساهمين ، لتعيينه كمدقق خارجي عن البنك .

ويتم التعيين لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة حسب سياسة مدقق الحسابات الخارجي في البنك واعتاد البنك على اختيار إحدى المكاتب العالمية والتي تعمل في الدوحة والمعتمدة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية و بجدول المحاسبين المعتمدين من وزارة التجارة والصناعة .

وقد تم تكليف مكتب برايس وتر هاوس كوبر للسنة الخامسة على التوالي على التوالي كمراقب حسابات خارجي للسنة المالية 2022 و مقابل أتعاب بمبلغ (2.320.000) فقط مليونان وثلاثمائة وعشرون ألف ريال قطري كمدقق حسابات خارجي للسنة المالية 2022 و حيث يشمل العقد متطلبات مصرف قطر المركزي بما فيها تدقيق البيانات المالية السنوية والمرحلية ، وكذلك مراجعة (التسهيلات الائتمانية والمخصصات ، كفاية رأس المال ، نسبة السيولة ، نسبة صافي التمويل المستقر ، تقرير الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال ، تقرير الاستثمارات المالية والعقارية والشركات الزميلة ) وذلك بشكل ربع سنوي إضافة الى تعليمات متطلبات الحوكمة من الجهات الرقابية والتقارير المحددة من مصرف قطر المركزي .

## مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات

يقدم مدقق الحسابات تقارير عن كل ما يتعرض له البنك ، من خلال التقارير الدورية والمراجعة لكل البيانات المالية ويتم عرض أي مخالفات فور علمه بها لمجلس الإدارة ووفق النظام الأساسي لمدقق الحسابات حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفقاً لأحكام القانون بالتنسيق مع الجهات الرقابية .

ويرفع مدقق الحسابات تقريراً سنوياً للجمعية العامة العادية يقوم بتلاوته أثناء انعقاد الجمعية العامة السنوية ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ومدقق الحسابات في البنك وفق القوانين والأنظمة مسؤول عن صحة البيانات الواردة في التقرير الصادر عنه ومن مهام مدقق الحسابات حسب النظام الأساسي للبنك :

- 1- تدقيق حسابات البنك وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية .
- 2- فحص ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر .
- 3- ملاحظة تطبيق القانون والنظام الأساسي للبنك .
- 4- فحص الأنظمة المالية والإدارية للبنك وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها .

- 5- التحقق من موجودات الشركة وملكيتهما لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها .
- 6- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن الشركة .
- 7- أي واجبات أخرى يتعين على مدقق الحسابات القيام بها بموجب قانون الشركات التجارية وقانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات وقانون تأسيس مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي والقوانين والأنظمة ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات .
- 8- تقديم تقريراً كتابياً عن مهمته للجمعية العامة للمساهمين، وتلاوة التقرير أمام الجمعية العامة، ويرسل مدقق الحسابات نسخة من هذا التقرير إلى إدارة شؤون الشركات.
- 9- اعداد تقرير يبين فيه أن القروض النقدية أو الاعتمادات أو الضمانات التي يكون قد قدمها البنك لأي من رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية قد تمت دون إخلال بأحكام المادة 110 من قانون الشركات التجارية. ويجب أن يوقع الكشف التفصيلي المشار إليه رئيس مجلس الإدارة وأحد الأعضاء .

ويجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات عدد من النقاط منها :

- أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورية لأداء عمله.
- أن البنك يمسك حسابات وسجلات منتظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً.
- أن إجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات البنك تعتبر كافية في رأيه لتشكيل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً .
- أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه للجمعية تتفق مع قيود البنك وسجلاتها .
- أن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية .
- بيان المخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو للنظام الأساسي للبنك التي وقعت خلال السنة محل التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال البنك ووضعها المالي، وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه .

## الافصاح والشفافية

لدى البنك إجراءات خاصة بالإفصاح سواء الدورية بما يخص البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية وتضمن النظام الأساسي للبنك متطلبات خاصة بالفصاح وبيانات يتم توفيرها للمساهمين. وقد تم اعتماد سياسة وقواعد خاصة للإفصاح ومجلس إدارة البنك ملتزم بقواعد وشروط الإفصاح والادراج وفق ما تنص عليه الفقرة رقم ٩ من المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالي وتعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي .

وتقرير الحوكمة السنوي يتضمن افصاح كامل للسادة المساهمين لجميع البيانات المطلوبة والتي قد يتساءل عنها المساهم بما يخص تطبيق الحوكمة والإدارة السليمة في البنك والتي كانت بنداً رئيسياً يعرض على السادة المساهمين خلال السنوات السابقة .

ومن هذه الإفصاحات والموضحة في هذا التقرير عدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المسيطرين، والبيانات الخاصة بالسيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة واجتماع لجان مجلس الإدارة وتقارير .

ولدى البنك من ضمن سياساته سياسة خاصة بشأن التعامل مع الشائعات نفيًا أو اثباتًا وفق متطلبات الفقرة رقم ٢ من المادة ٢٥ من نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالي .

و تتضمن سياسة الإفصاح والشفافية قيام البنك بتحديد سياسته بشأن التعامل مع الشائعات نفيًا أو اثباتًا وفق متطلبات الفقرة رقم ٢ من المادة ٢٥ من نظام حوكمة الشركات

وبالإضافة الى سعادة رئيس مجلس الإدارة ممثل البنك في أي إفصاح الى المساهمين او المستثمرين أو غيرهم عين مجلس الإدارة السيد / عبد الباسط أحمد الشيبني – الرئيس التنفيذي المتحدث الرسمي باسم البنك بغية الإفصاح بشكل مستمر عن اي بيانات أو معلومات تتطلب الإفصاح الى المساهمين والمستثمرين .

ولم يتم تفويض أي أحد آخر للإفصاح عن البنك بشكل كامل أو جزئي ويلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة بذلك.

## تضارب المصالح

باستثناء عمليات التمويل الاعتيادية والتي تتم حسب تعليمات وضوابط مصرف قطر المركزي لأعضاء مجلس الإدارة ، والتي تعتبر جميعها من مصلحة البنك وفق أسس وسياسات البنك وبما يحقق مصالحه ، والتي يتم أخذ الموافقات عليها أثناء غياب العضو صاحب عملية التمويل (لا يجوز للعضو حضور المناقشة أو التصويت على العملية) ، لا يوجد لدى البنك أي تعاملات أو صفقات جوهرية خلال عام 2022 أبرمها البنك مع أي "طرف ذي علاقة" له مصلحة فيها قد تتعارض مع مصلحة البنك. ويتم إجراء تحديث لسياسة التعاملات مع أطراف ذي علاقة ومن في حكمهم والحد من تضارب المصالح بشكل مستمر لتتناسب مع أحدث تعليمات الحوكمة والإدارة السليمة ومرفق في نهاية التقرير إفصاح عن تعاملات أطراف ذات العلاقة والتي تتضمن فقط عمليات تمويل حسب تعليمات مصرف قطر المركزي .

## الإفصاح عن عمليات التداول

يقوم البنك بالإفصاح عن عمليات التداول للسادة أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين والتي يقومون بها على أسهم البنك وسائر أوراقها الماليّة الأخرى من خلال شركة قطر لإيداع المركزي للأوراق المالية من خلال إعلامهم بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمطلعين لاتخاذ إجراءاتهم من خلال وقف التداول خلال فترات الحظر على التداول خلال الفترات المحدد من هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر وحسب سياسات البنك المحدثة يحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمطلعين القيام بعمليات بيع وشراء أسهم البنك لحسابهم أو لحساب الغير بطريق مباشر أو غير مباشر خلال فترات اعتماد النتائج المالية للبنك وفق ما يلي:

### (1) - النتائج المالية للربع الأول والثالث والنصف سنوية للسنة المالية:

يحظر عمليات البيع والشراء على أسهم البنك لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر قبل انعقاد اجتماع لمجلس الإدارة لاعتماد النتائج المالية للفتريات الربع والنصف سنوية بثلاثة أيام عمل وحتى إعلان النتائج المالية للفترة المحددة والإفصاح عنها للجمهور .  
ويجب إعلام السوق والافصاح عن الاجتماع قبل خمسة أيام عمل الأقل عن الاجتماع ولا يجوز إطلاع السادة أعضاء مجلس الإدارة على البيانات المالية لجميع الفترات إلا قبل ثلاثة أيام على الأكثر من موعد الاجتماع.

### (2) - النتائج المالية السنوية واعتماد توزيعات الأرباح:

يحظر عمليات البيع والشراء على أسهم البنك لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر قبل انعقاد اجتماع لمجلس الإدارة لاعتماد النتائج المالية السنوية بخمسة أيام عمل وحتى إعلان النتائج المالية والإفصاح عنها للجمهور.  
ويجب إعلام السوق والافصاح عن الاجتماع قبل عشرة أيام عمل على الأقل عن الاجتماع ولا يجوز إطلاع السادة أعضاء مجلس الإدارة على البيانات المالية السنوية إلا قبل ثلاثة أيام على الأكثر من موعد عقد الاجتماع.

### شروط عقد الاجتماعات لمناقشة البيانات المالية:

- يجب الالتزام بعدم عقد اجتماعات مجلس الإدارة في فترات الحظر المشار إليها بالفقرات السابقة أو أي اجتماعات لها علاقة بالمساهمين أو تؤثر على أسعار الأسهم إلا في الفترة المسائية بعد إغلاق السوق المالية.

## حقوق أصحاب المصالح

### مساهمي الدولي الإسلامي وحقوقهم :

ساوى البنك بين المساهمين في الحقوق المترتبة على ملكية السهم وذلك حسب القوانين المعمول وبها وحسب النظام الأساسي للبنك المحدث حيث لا يوجد أي تميز لمساهم عن غيره من المساهمين بما فيها التصويت على قرارات الجمعية أو في التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة حيث يتم منح صوت واحد للسهم الواحد ، ونص النظام الأساسي على حق التصرف في الأسهم بانتقال ملكية الأسهم (المادة 12 من النظام الأساسي) متاح لجميع المساهمين حسب قواعد وإجراءات هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر دون أي قيود وأن حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم لأخر مالك للسهم (المادة 20 من النظام الأساسي)، إضافة الى أن حق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها حق أساسي لكل مساهم (المادة 42 من النظام الأساسي) .

ونص النظام الأساسي على معلومات يجب على مجلس الإدارة توفيرها للسادة المساهمين الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح البنك وعلى الأخص المادة 37 من خلال إتاحتها للمساهمين قبل أسبوع من اجتماع الجمعية العامة للمساهمين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم إضافة الى نشر البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية في الصحف المحلية وعلى موقع البنك وفي موقع بورصة قطر.

وينص النظام الأساسي في المادة 77 أنه من حق المساهم في الحصول على المعلومات حيث لكل مساهم الحق في الحصول على المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح البنك ويلتزم البنك بتوفير المعلومات الضرورية لممارسة هذه الحقوق وعلى أن تتضمن هذه المعلومات والتي يجب إتاحتها على الموقع الإلكتروني للبنك وتحديثها والتي تهم المساهمين مايلي:

- التقارير المالية المدققة للسنوات السابقة إضافة الى الفترات السابقة للسنة والمعلن عنها .
  - تقارير الحوكمة للسنوات المالية السابقة .
  - السجل التجاري المحدث للبنك .
  - بيانات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومناصبهم وإدارة البنك العليا ووظائفهم.
  - ميثاق مجلس الإدارة .
  - النظام الأساسي المحدث للبنك .
  - البيانات المطلوب نشرها بناء على تعليمات الجهات الرقابة والإشرافية .
- ولكل مساهم الحق في طلب هذه البيانات والمعلومات لممارسة حقوقه بما لا يضر بمصالح البنك من إدارة شؤون المساهمين في البنك في حال عدم تمكنه من الوصول إليها .

## سجل المساهمين :

يحتفظ البنك بنسخة محدثة من سجل المساهمين من خلال الحصول عليها شهرياً من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، إضافة إلى الحصول على نسخ حديثة عند الحاجة أو عند اجتماعات الجمعيات العمومية للمساهمين، ويتضمن النظام الأساسي للبنك (المادة 10) السماح للمساهمين الاطلاع مجاناً على سجل المساهمين وطلب أي تصحيح في البيانات من خلال الجهة المودعة إذا تبين ذلك في حال عدم وجود أي تعليمات قوانين الهيئات الرقابية على ذلك .

ويقوم البنك بمراجعة و تحديث المعلومات الواردة من جهة الإيداع ، وتوفير كافة المعلومات التي تهم المساهمين على الموقع الإلكتروني للبنك بغية تمكينهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأمثل .

## حقوق المساهمين في الجمعيات العامة :

يولي الدولي الإسلامي أهمية خاصة للمساهمين بغية حثهم على المشاركة في الجمعيات العامة للاستماع إلى آرائهم وتوصياتهم وقد تضمن النظام الأساسي للبنك المعدل الذي تم تعديله بالجمعية العامة غير العادية خلال عام 2022 ليتوافق مع تعديل قانون الشركات رقم 8 لعام 2021 بما يخص تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة بالجمعية العامة العادية وغير العادية ومن هذه الحقوق :

- (1) حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (10%) من رأس مال البنك ، طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد حسب نص المادة 39 من النظام الأساسي وخلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب.
- (2) التزام مجلس الإدارة بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية متى طلب مساهمين يمثلون (25%) من رأس مال البنك لممارسة حقهم بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية وذلك وفق المادة 52 من النظام الأساسي للبنك .
- (3) حق المساهم أو المساهمين الذين يملكون 5 % من رأس المال أو أكثر طلب إضافة أي بند أو مسائل معينة على جدول أعمال الجمعية العامة العادية وعلى مجلس الإدارة إدراجها أو كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المواضيع وفق المادة 43 من النظام الأساسي .
- (4) حق كل مساهم حسب المادة (42) حضور اجتماعات الجمعية العامة، أو توكيل من يشاء عدا أعضاء مجلس الإدارة وللمساهمين مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات والميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وللمساهمين توجيه مناقشة مجلس الإدارة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر وللمساهمين الاحتكام إلى الجمعية العامة حسب المادة (46) من النظام الأساسي .
- (5) حق المساهم في توكيل مساهم آخر بموجب توكيل خاص كتابةً مساهماً آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، ووفق المادة (42) يجب أن ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال البنك. ويمثل المساهمين القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً .

(6) حق المساهم في التصويت على قرارات الجمعية العامة، أو الاعتراض أو المخالفة على القرارات وقد أوجبت المادة (48) بتسجيل اصوات المساهمين التي خالفت القرار .

(7) حق كل مساهم حسب المادة 46 بالاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة البنك وله إثبات ذلك في محضر الاجتماع ، مع الاحتفاظ بحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وقد حدد النظام الأساسي حد أدنى لطرق وأساليب الدعوة لضمان علم المساهم بانعقاد الجمعية وبجدول الأعمال .

#### موعد ومكان اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية والتصويت على قرارات الجمعية العامة :

يتم تحديد مكان وزمان اجتماع الجمعيات العامة للمساهمين بناء على موافقة الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة ، وتم التعارف على عقد الاجتماع السنوي للبنك بمدينة الدوحة وهو مركز البنك الرئيس وبمواعيد مسائية بغية إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المساهمين لحضور الجمعيات العامة ويتم الدعوة للاجتماع مرفقاً بها جدول الأعمال مع كافة البيانات والتوضيحات والتقارير اللازمة لانعقاد الاجتماع والمنصوص عليها وذلك من خلال النشر في الصحف المحلية على موقع البنك الإلكتروني بعد إعلام هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر التي تقوم هي أيضاً بنشر هذه البيانات على موقع البورصة ويتم توزيعها أثناء وقبل اجتماع الجمعية في المكان المحدد توزيع .

ويتاح للمساهم لاحقاً سواء عن طريق موقع البنك مباشرة أو عن الإعلان في الصحف العامة بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال مصحوبة بمعلومات كافية تمكّنهم من اتخاذ قراراتهم، ويقوم البنك بالإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، ويتم إيداع نسخة من محضر الاجتماع للجمعيات العامة لدى كل من الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية .

وتم عقد الجمعية العامة العادية للمساهمين خلال عام 2022م عن السنة المالية 2021م بتاريخ 2022/03/7م في الاجتماع الأول بنصاب حضور وصل 52.24% من رأس مال البنك البالغ (1.513.687.490) سهماً ، حيث حضر الاجتماع مساهمون بالأصالة يمثلون (693433172) سهماً ومساهمون بالوكالة يمثلون : (97335590) سهماً أي بمجموع الأسهم الحاضرة (790768762) سهماً .

وتم للجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي الإسلامي بتاريخ 2022/3/20 في الاجتماع الثاني لعدم اكتمال النصاب القانوني في الاجتماع الأول وقد وصلت 54.57% من رأس مال البنك البالغ (1.513.687.490) سهماً ، حيث حضر الاجتماع مساهمون بالأصالة يمثلون (727.733.415) سهماً ومساهمون بالوكالة يمثلون : (98.335.590) سهماً بمجموع الأسهم الحاضرة (826.069.005) سهماً .

والتصويت في البنك هو حق المساهم يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانوناً ولا يوجد في النظام الأساسي أو في القوانين ما يسمح بالتنازل عنه أو إلغاؤه ولا يوجد أيضاً أي قيد أو إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام المساهم لحقه في التصويت ويتم إتاحة هذا الحق له لممارسة حقه بالتصويت وتيسير إجراءاته .

## حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء المجلس

يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي منهم ثلاثة أعضاء من المستقلين ( الثلث ) وستة أعضاء من المساهمين وذلك بالاقتراع السري وفق قواعد التصويت التراكمي المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية وذلك بعد إتباع إجراءات محددة لذلك بما فيها استيفاء موافقة مصرف قطر المركزي على المرشحين والاعلان عن المرشحين في الجمعية العامة للمساهمين وعرض اي توضيح مطلوب للمساهمين عن المرشحين .

وخلال اجتماع الجمعية العامة العادية لعام 2022 لم يتم إجراء انتخابات حيث تم انتخاب الأعضاء خلال عام 2020 لفترة ثلاث سنوات باجتماع الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين بتاريخ 2020/3/9 والجمعية العامة العادية بتاريخ 2020/6/2 وسيتم إجراء انتخابات مجلس الإدارة خلال عام 2023 .

### توزيع الأرباح على المساهمين :

ذكرت المادة (66) من النظام الأساسي للبنك أنه يجب توزيع نسبة لا تقل عن 5% كحد أدنى من الأرباح الصافية على المساهمين -ولدى البنك سياسة خاصة بتوزيع الأرباح على المساهمين علماً أن البنك قد وزع أرباح على المساهمين تعادل 37.5% من رأس المال كعائد على السهم والتي تزيد 50% من صافي الأرباح السنوية لعام 2021 م .

وتنص المادة 20 من النظام الأساسي أيضاً أن الأحقية في الحصول على الأرباح لأخر مالك للسهم في سجلات البنك وذلك يوم انعقاد الجمعية العامة للمساهمين .

ويستحق المساهم حصته في الأرباح وفق النظام الأساسي للبنك حسب الضوابط التي تحددها هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر ، أي للمساهمين المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة للمساهمين .

### حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى ( حماية مساهمي الأقلية )

إن إجراءات البنك ولوائحه الداخلية تؤمن بتحقيق العدل والمساواة بين جميع المساهمين وحماية مساهمي الأقلية من الاستغلال بشكل مباشر أو غير مباشر ، كما تضمن حصول كل المساهمين على معلومات متساوية وعدم وجود عوائق قد تعرقل عملية التصويت ، كما توفر لكبار و صغار المساهمين فرص المشاركة في عملية التصويت بحيث أعطى لكل سهم صوت وحق الاستفسار عن أي بند بالقوائم المالية أو غيرها ، وإلزام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين بالبنك بالإفصاح عما إذا كانت لهم مصلحة مادية في أي عملية أو موضوع يمس البنك بشكل مباشر أو غير مباشر أو عن هيكّل رأس المال وعن المالكين الكبار بما يزيد عن 5% سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفق ما هو مرفق .

ويتضمن النظام الأساسي للبنك في المادة 78 على قواعد لحماية الأقلية بالصفقات الكبرى وفق مايلي:  
حقوق المساهمين بشكل عام وحقوق الأقلية بشكل خاص محمية بموجب النظام الأساسي ولا يجوز إبرام الصفقات الكبرى التي من شأنها تعديل هيكل رأس المال كحل البنك أو تصفيتهما أو تحويلها الى نوع آخر أو اندماجها في شركة أخرى أو الاستحواذ عليهما أو بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر من قبل الأغلبية إلا من خلال الإجراءات التالية:

- أن يتم اتخاذ القرار بذلك من خلال جمعية عامة تعقد بصفة غير عادية يحضر فيها نسبة لا تقل عن 75% من المساهمين وبموافقة نسبة لا تقل عن أغلبية رأس مال على القرار المطلوب الموافقة عليه.
- أن يسبق هذه الصفقات إفصاح عن الاتفاق المزمع الدخول فيه .
- استيفاء موافقة الجهات الرقابية على الصفقة الكبيرة وإتباع التعليمات الخاصة بذلك والصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والسوق المالي لدرجة فيه أسهم البنك بما يحمي حقوق الأقلية.

### المحافظة على حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم إجراءات ولوائح ونظم البنك الداخلية باحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح المرتبطة بالبنك مثل زبائن البنك والعاملين به والموردين وأي هيئات أو جمعيات تمثلهم وتتيح لهم المشاركة في الرقابة على أنشطة البنك والحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها ذات صلة بمصالحهم في الوقت المناسب وبالقدر الكافي وعلى أساس منتظم من خلال وحدة الحوكمة بالبنك والمسؤولة عن تمكين أصحاب المصالح وبشكل محايد من الاتصال بمجلس الإدارة من خلال أمين سر البنك للإعراب عن اهتمامهم بشأن أي ممارسات غير قانونية أو أخلاقية في حال وجودها ولدى البنك سياسة خاصة بحقوق أصحاب المصالح وحمايتهم .

ولدى البنك سياسات وضعت آلية مكتوبة تحدد إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالبنك والإدارة التنفيذية العليا بها، الى جانب الآلية المعتمدة في البنك لتلقي وفحص شكاوي أصحاب المصالح من العملاء والمساهمين لتقديم مقترحاتهم وبلاغاتهم بشأن كل ما يمس مصالح البنك وأمواله وذلك بشكل سري ومضمون بإجراءات خاصة بذلك .

### الدولي الإسلامي في خدمة المجتمع – المسؤولية الاجتماعية

التزام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقاً من واجبه تجاه المجتمع القطري والمساهمة في نهضة دولة قطر فإن الدولي الإسلامي يضع مسؤوليته الاجتماعية كأولوية أساسية ويراعي في مختلف أنشطته أن تقدم هذه الأنشطة فضلاً عن الجانب الاقتصادي قيمة مضافة للمجتمع القطري ولذلك فإن البنك خلال عام 2022 حرص بشكل خاص على مايلي :

1- المساهمة بنسبة 2.5 % من أرباحه في صندوق دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية ، وهو بذلك أحد الداعمين الأساسيين للنهوض بالمجتمع ،وتشجيع مختلف المبادرات التي تصب في خدمة الجهود الرامية لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 وقد قام البنك خلال العام 2021 بتحويل المبلغ المستحق عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 م لحساب صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية مبلغ 25,083 ألف ريال قطري (خمسة وعشرون مليون وثلاثة وثمانون ألف ريال) ولا توجد أية أرصدة غير مسددة عن سنوات سابقة(أرصدة دائنة) ، أما المبلغ المستحق عن عام 2022 هو ألف ريال ( 260.881 ) ألف ريال قطري سيتم سدادها لاحقاً لإجتماع الجمعية العادية للمساهمين وأ اعتماد البيانات المالية للبنك عن السنة المنتهية في 2022/12/31م.

2- يقدم الدولي الدعم والمساندة لمدرستي قطر للعلوم المصرفية و إدارة الأعمال الثانوية للبنين والبنات ، حيث تمثل هذه المدرسة الشراكة بين القطاعين المالي والتعليمي عبر التعاون الوثيق بين مصرف قطر المركزي ووزارة التعليم والتعليم العالي بما يواكب طموحات الدولة ورؤيتها الاستراتيجية وهي أحد الأدوات الهامة في تطوير الكفاءات الوطنية وتمكين المواطنين في مختلف وظائف القطاع المصرفي الذي يلعب دوراً حيوياً في نمو الاقتصاد الوطني .

3- يستمر قدم الدولي الإسلامي دعماً نوعياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تعاونه مع بنك قطر للتنمية كما أنه قدم خلال عام 2022 الرعاية لمؤتمر قطر لريادة الأعمال "رؤاد قطر".

4- المشاركة بفعالية في دعم مسيرة التعليم والتأهيل والتدريب للشبان القطريين والشابات القطريات وذلك عبر تدريبهم في مختلف فروع البنك بالاختصاصات المصرفية والإدارية خلال العطلة الصيفية.

5- دعم الجهود الآيلة إلى ترسيخ المفاهيم المؤسسية للعمل وتطوير مفاهيم الإبداع في مختلف المجالات وذلك عبر المشاركة في الندوات والمحاضرات والمؤتمرات التي تحض على ذلك .

6- دعم الجامعات والمدارس والمؤسسات التعليمية والأكاديمية وذلك عبر مشاركة البنك في عدد من الفعاليات التي تقوم بها بغية دعمها وتوفير موارد مناسبة لإقامة نشاطات تغي العملية التربوية وتسهم في تطويرها وفي إطار دوره الرائد في مجال المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع.

7- دعم الرياضة حيث يقوم البنك برعاية فعاليات مختلفة كالبطولات الرياضية أو أندية وفرق رياضية وذلك بهدف المشاركة في تطوير الرياضة التي تشكل جانبا مهما من جوانب التطوير المجتمعي.

- 8- دعم عملية التقطير حيث ينخرط الدولي الإسلامي في دعم الكوادر القطرية وتعيينها في الكادر الوظيفي للبنك ومدّها بكل أسباب الخبرة والتطور والارتقاء في مختلف المناصب القيادية وذلك انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والاجتماعية التي نحرص على نقوم بها تجاه شعبنا وبلدنا، وتقديراً لجهود البنك في هذا المضمار فقد كرّم سعادة الدكتور علي بن صميخ المري وزير العمل الدولي الإسلامي نه إحدى الجهات الأكثر تقدماً للتأهيل والتدريب للعمالة الوطنية والتي حققت نسبة عالية في إحلال وتوطين الوظائف والاعتماد على العمالة الوطنية بمعدلات مرتفعة.
- 9- المشاركة في الجهد النوعي الذي يضيف مزيداً من الحيوية على صورة قطر وابداعاتها باعتبارها مركز استقطاب يقام فيه الكثير من حيث شارك البنك بفعالية في مواكبة استضافة دولة قطر لمونديال قطر 2022 عبر قيامه بعدد من الحملات تركز على كأس العالم والتفاعل مع البطولة مع إصدار بطاقات مصرفية خاصة بالحدث كما تم إقامة فعالية خلال المونديال خاصة بالمشجعين والموظفين.
- 10- يسهم الدولي الإسلامي في دعم الانشطة الخيرية والدينية بما يعمق التعاطف والتعاضد ويسهم في الحفاظ على تقاليد مجتمعنا وتعاليم ديننا الحنيف.
- 11- يساهم الدولي الإسلامي في الحفاظ على البيئة عبر العديد من المبادرات منها الدعوة للحفاظ على البيئة الخضراء من خلال تشجيع العملاء على التقليل من الأوراق في معاملاتهم البنكية واستخدام القنوات الرقمية كما افتتح البنك فرعاً رقمياً بشكل كامل في مدينة مشيرب انطلاقاً من حرصه على مواكبة التطور التكنولوجي والمساهمة في جهود الاستدامة.
- 12- يعتبر الدولي الإسلامي قيم العمل الصحيحة المتفاعلة مع حاجة مجتمعنا وقيمه هو إثراء لاقتصادنا الوطني وخدمة لمجتمعنا ومساهمة في نهضة بلادنا.

## المخالفات

لا يوجد على الدولي الإسلامي أي مخالفات أو جزاءات خلال عام 2022 وقعت عليه لعدم التزامه بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة .

## العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك :

لا توجد غرامات ذات أثر جوهري فُرضت على البنك خلال العام المالي 2022م ومعظم ما فُرض على البنك في هذا الشأن، هو جزاءات لأعمال تشغيلية وقد تمت معالجتها في حينها وهي مخالفات غير جوهريّة نتيجة الأعمال اليومية والاعتيادية من خلال الأعمال التشغيلية للبنك والتي تمت معالجتها من إدارة البنك والتي ليس لها أي أثر فعلي على أعمال البنك .

## التصنيف

قامت وكالة التصنيف الدولية فيتش "Fitch" خلال ابريل 2022 بتأكيد التصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (-A) مع نظرة مستقبلية مستقرة .

كما قامت شركة موديز بتأكيد تصنيف الائتماني "Moody's rating" خلال يناير 2022 بالتصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A2) مع نظرة مستقبلية مستقرة .

كما قامت شركة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني "Capital Intelligence rating" خلال في مارس عام 2022 بتأكيد التصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A) مع رفع النظرة مستقبلية مستقرة.

### الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون البنك طرفا فيها بما فيها التحكيم، والدعاوى القضائية

في إطار سعي الدولي الإسلامي الإفصاح والشفافية لمساهمييه بشكل مستمر أفصح البنك عن الدعاوى والأحكام التي كان طرف فيها خلال عام 2022 ولم يكن هناك أي دعاوى أخرى على البنك خلال عام 2022 ، وبخلاف ما تم ذكره والنزاعات والخلافات القضائية القديمة والتي البنك طرف فيها بموجب عمله التشغيلي اليومي كالمتطلبات الدورية للعملاء المتخلفين عن السداد لا يوجد نزاعات قضائية جوهرية على البنك.

### الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها البنك مع أي "طرف ذي علاقة".

باستثناء التعاملات العادية في عمليات التمويل ضمن حدود وتعليمات مصرف قطر المركزي لا يوجد تعاملات وصفقات جوهرية بين البنك وأطراف ذات علاقة خلال عام 2022 (تفاصيل صفحة 54) .

## الهيكل القانوني لبنك قطر الدولي الإسلامي

بنك قطر الدولي الإسلامي شركة قطرية مساهمة عامة تعمل تحت مظلة وإشراف مصرف قطر المركزي وتخضع للقوانين والأحكام التي تنظم عمل البنوك في دولة قطر وخاصة قانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وقانون الشركات التجارية وتعديلاته رقم (11) لعام 2015 ولائحة هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.

مجال عمل البنك تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي.  
رقم السجل التجاري 13023 .

رقم الترخيص لمصرف قطر المركزي ر. م/14/1991

رأس المال المصرح به 1.513.687.490 ر.ق .

رأس المال المدفوع 1.513.687.490 ر.ق .

عدد الأسهم 1.513.687.490 سهم (بقيمة اسمية 1 ريال للسهم) .

### معلومات عامة

-سنة التأسيس : 1990 م

-عدد الموظفين : تقريباً 480 موظف

عدد الفروع : الفرع الرئيسي - شارع حمد الكبير (أ) + 15 فرع

-رئيس مجلس الإدارة : الشيخ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

-الرئيس التنفيذي: عبد الباسط أحمد الشيبلي

-الموقع الإلكتروني <http://www.qiib.com.qa> :

-العنوان: الدوحة - قطر

-صندوق بريد 664

## ملخص السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة الشيخ/ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

ممثلاً عن شركة دانة الصفاة للاستثمار

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ أول تعيين شخصي في مجلس الإدارة: 1996/4/24 م .

تاريخ بدء العضوية الحالية للشركة : 2020 / 3 / 9 م .

تاريخ انتهاء العضوية : 2023/3/8 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2022.

**المؤهلات العلمية:**

بكالوريوس في الإدارة والتكنولوجيا للمصانع - الولايات المتحدة الأمريكية.

**العضوية في مجالس الإدارة الحالية :**

- مجموعة إزدان القابضة - شركة مساهمة قطرية عامة

- شركة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين - شركة مساهمة قطرية عامة

السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي

ممثل شركة فسيل للأعمال والعقارات

نائب رئيس مجلس إدارة -

● تاريخ التعيين في مجلس الإدارة للشركة : 2020 / 3 / 9 م .

● تاريخ بدء العضوية الحالية لممثل الشركة : 2020 / 6 / 2 م .

● تاريخ انتهاء العضوية : 2023/3/8 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2022.

**المؤهلات العلمية:**

- بكالوريوس في القانون .

**العضوية الحالية في مجالس الإدارات:**

- شركة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين شركة - مساهمة قطرية عامة.

- شركة إنماء القابضة - شركة مساهمة قطرية عامة

- بنك عودة لبنان .

سعادة الشيخ/ تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني

شركة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين

عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2014/3/11م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 2020 / 3 / 9 م .

تاريخ انتهاء العضوية : 2023/3/8 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2022.

#### المؤهلات العلمية:

بكالوريوس إدارة أعمال

عضوية مجلس الإدارة الحالية :

- شركة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين - شركة مساهمة قطرية عامة

- مجموعة الرعاية الطبية - شركة مساهمة قطرية عامة

سعادة الشيخ/ عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

ممثل شركة التقى للعقارات والمقاولات

عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين للشركة في مجلس الإدارة : 2020 /03/9م.

تاريخ بدء العضوية الحالية للممثل : 2022 / 7 /1 م .

تاريخ انتهاء العضوية : 2023/3/8 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2022

#### المؤهلات العلمية:

بكالوريوس إدارة أعمال

العضوية في مجالس الإدارة الحالية :

مجموعة الرعاية الطبية - شركة مساهمة قطرية عامة

سعادة السيد / م. علي بن عبد اللطيف المسند

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2020/6/2م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 2020 / 6 / 2 م .

تاريخ انتهاء العضوية : 2023/3/8 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2022

### المؤهلات العلمية والخبرات والعملية :

- بكالوريوس هندسة مدنية - أمريكا
- ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال – (EMBA) فرنسا

### العضويات :

- عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر .
- عضو مجلس إدارة بنك أمنية – المغرب
- عضو مجلس شورى سابق .

### سعادة السيد/ حسن عبد الله حسن الذوادي

#### عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2014/3/11 م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 9 / 3 / 2020 م .

تاريخ انتهاء العضوية : 2023/3/8 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2022

#### المؤهلات العلمية:

-بكالوريوس في القانون من جامعة شيفيلد في بريطانيا .

#### العضويات الحالية :

- عضو مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار .

### سعادة الشيخ/ ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني

#### ممثل شركة القارة للتجارة

تاريخ التعيين الشركة في مجلس الإدارة : 2020/3/9 م.

تاريخ بدء العضوية الحالية لممثل الشركة : 1 / 7 / 2022 م .

تاريخ انتهاء العضوية : 2023/3/8 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2022

### المؤهلات العلمية والخبرات والعملية :

- ماجستير الأعمال من جامعة بريبيك – لندن عام 2021
- بكالوريوس إدارة الأعمال – من جامعة كوفنتري عام 2019

### العضوية الحالية في مجالس الإدارات:

- شركة مجموعة الاسلامية القطرية للتأمين - شركة مساهمة قطرية عامة

- مجموعة الرعاية الطبية - شركة مساهمة قطرية عامة

## شركة مجموعة الرعاية الطبية

يمثلها السيد / وليد أحمد ابراهيم السعدي

- تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 3 / 4 / 2017 م .
- تاريخ بدء العضوية الحالية : 9 / 3 / 2020 م
- تاريخ انتهاء العضوية : 2023/3/8 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2022

### المؤهلات العلمية :

بكالوريوس محاسبة ومالية .

العضوية الحالية في مجالس الإدارات:

- شركة مجموعة الرعاية الطبية .
- شركة مجموعة إزدان القابضة .

السيد / د . عبد الله سالم غراب -

### عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2020/6/2 م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 2 / 6 / 2020 م .

تاريخ انتهاء العضوية : 2023/3/8 أو انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية 2022

### المؤهلات العلمية:

- حاصل على درجة الدكتوراه في الشريعة
- حاصل على درجة البكالوريوس في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.
- حاصل على درجة الماجستير في الدعوة والإعلام 1998م.

## الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية العليا في البنك :

اعتمد الدولي الإسلامي هيكل تنظيمي وفق أحدث المعايير المصرفية والمالية العالمية بحيث وزع المسؤوليات بين الإدارة العليا وعلى رأسها الرئيس التنفيذي وبين رؤساء القطاعات حيث يتفرع عن الرئيس التنفيذي قطاعين رئيسيين هما الدخل ويرأسه السيد / نائب الرئيس التنفيذي والعمليات إضافة الى قطاعات المساندة وهي قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية والقطاع المالي وهم بدورهم يتبعون الى الرئيس التنفيذي أما إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية وقطاع المخاطر الذي ينطوي تحته الأمن السيبراني تتبع لجنة المخاطر والالتزام مباشرة مع خط متقطع مع الرئيس التنفيذي . أما قطاع التدقيق الداخلي فتتبع للجنة التدقيق مباشرة .

### الإدارة التنفيذية العليا في البنك

السيد/ د . عبد الباسط أحمد الشيبني - الرئيس التنفيذي

- تاريخ بدء العمل بالبنك : 1994 .

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة هورايزون - فرنسا

- بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة نورث كارولينا - الولايات المتحدة.

- بكالوريوس في الإدارة التنفيذية من - وارتون للأعمال - جامعة بنسلفانيا - الولايات المتحدة.

السيد/ جمال عبد الله أحمد الجمال

نائب الرئيس التنفيذي – رئيس القطاع المصرفي

تاريخ بدء العمل بالبنك : 1997

المؤهل العلمي : بكالوريوس في المحاسبة – جامعة قطر

السيد / علي حمد المسيفري

مدير عام – رئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية .

تاريخ بدء العمل بالبنك : 1992

الشيخ / محمد بن علي بن عبد الله آل ثاني

رئيس قطاع الخزينة والاستثمارات

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2016

محمد شحاته

رئيس قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالإناابة

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2006

السيد / محمد عزم الحمد

رئيس قطاع المخاطر

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2019

السيد / محمد خير برهومة

رئيس قطاع العمليات

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2015

السيد / جورج حبيقة

رئيس إدارة المعلومات

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2018

السيد / حسام خطاب

رئيس القطاع المالي

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2008

السيد / عمر عبد العزيز المير

رئيس قطاع تطوير الأعمال والقنوات البديلة

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2004

السيد / زكريا جلاوي

رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2015

السيد / خلدون عنقد

رئيس قطاع التدقيق

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2020

السيد / محمد الرفاعي

رئيس إدارة الالتزام والجرائم المالية

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2019

## المساهمون الرئيسيون يملكون أكثر من 1%

NIN	Long Name	SHARES	%
270441	شركة قطر القابضة	251,550,920.00	16.62%
25656	عبدالله محمد شمسان الساده	31,273,740.00	2.07%
97263	مؤسسة بن شمسان للخدمات	30,273,740.00	2.00%
1820	عبدالرحمن مفتاح عبدالرحمن المفتاح	22,293,540.00	1.47%
272132	شركة منازل للتجارة	20,000,000.00	1.32%
419216	الاتقان للتجارة	20,000,000.00	1.32%
272131	شركة الطيبين للتجارة والخدمات	20,000,000.00	1.32%
272129	الكرة الذهبية ش. ش. و.	20,000,000.00	1.32%
272125	شركة القارة للتجارة	20,000,000.00	1.32%
272133	شركة اثمار للانشاء والتجارة	20,000,000.00	1.32%
272123	شركة النماء لأعمال الصيانة و الخدمات	20,000,000.00	1.32%
75063	شركة بن شمسان للتجاره والمقاولات	19,452,520.00	1.29%
398312	BROOKDALE CAPITAL HOLDINGS LP	17,680,530.00	1.17%
398262	JURADALE CAPITAL HOLDINGS LP	16,587,850.00	1.10%
399751	VANGUARD TOTAL INTERNATIONAL STOCK INDEX FUND	15,610,425.00	1.03%
399781	VANGUARD EMERGING MARKETS STOCK INDEX FUND	15,543,224.00	1.03%

## الشركات الزميلة

2021	2022	الملكية -النسبة المئوية		بلد التأسيس	أنشطة الشركة	اسم الشركة
		2021	2022			
ألف رق.	ألف رق.					
152,991	95,051	٪49	٪49	قطر	استثمار عقاري	شركة مكين ش.م.خ.ق
46,386	46,900	٪49	٪49	قطر	تمويل	شركة التسهيلات الاسلامية ذ.م.م
6,106	6,399	٪49	٪49	قطر	مقاولات	شركة المقاول ذ.م.م.
58,489	44,012	٪40	٪40	المغرب	خدمات مصرفية	بنك أمنية
263,972	192,362					

نسبة مساهمة أعضاء مجلس الإدارة ونسبة مساهمة كبار المساهمين في رأس مال الشركة

اسماء المساهمين وافراد عائلتهم وشركاتهم	عدد الاسهم	النسبة الى رأس المال
شركة قطر القابضة	251,550,920.00	16.62%
مجموعة شركات إزدان القابضة	انتفتت نسبة المساهمة غير المباشرة ، وفقاً لإفادة الشركة ، حيث قامت المجموعة ببيع الشركات المساهمة بشكل مباشر في تاريخ 14 أغسطس 2022.	
شركة قطر القابضة	251,550,920.00	16.62%

مجلس الإدارة	عدد الاسهم	ممثل العضو في مجلس الإدارة	نسبة المساهمة
دانة الصفاة للاستثمار	2,000,000.00	سعادة الشيخ / د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني	%0.13
شركة التقى للعقارات والمقاولات	2,000,000.00	سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني	%0.13
فسيل للأعمال والعقارات	2,000,000.00	السيد / راشد ناصر الكعبي	%0.13
مجموعة الاسلامية القطرية للتأمين	3,200,000.00	سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	%0.21
المجموعة للرعاية الطبية ش.م.ق	3,785,000.00	السيد / وليد احمد ابراهيم السعدي	%0.25
شركة القارة للتجارة	20,000,000.00	السيد / ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني	%1.32
علي بن عبد اللطيف محمد المسند	-	مستقل	-
عبد الله سالم محمد غراب المري	-	مستقل	-
حسن الذوادي	-	مستقل	-
	<b>32,985,000.00</b>		<b>%2.18</b>

## الافصاح عن معاملات أطراف ذات علاقة

تعتبر الأطراف بأنها أطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف المقدر على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الذين لديهم القدرة على السيطرة أو لديهم نفوذ هام على المجموعة، والشركات الزميلة للمجموعة، والشركات التي تستطيع المجموعة والمساهمين (الذين لديهم القدرة على ممارسة نفوذهم على المجموعة) ممارسة نفوذ هام عليها أو على مساهمها، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية للمجموعة.

بلغت الأرصدة/ المعاملات القائمة خلال السنة مع أعضاء مجلس الإدارة أو الشركات التي يملكون فيها حصصاً جوهرية كما يلي:

2021			2022			
المساهمون وأخرون	مجلس الإدارة	شركات زميلة	المساهمون وأخرون	مجلس الإدارة	شركات زميلة	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
الموجودات						
3,066,374	594,254	31	2.393	1.248.400	53	موجودات تمويل
729,930	275,213	14.840	6.677	282.882	21,329	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
بنود خارج المركز المالي:						
267,317	13,283	72	133.730	8.452	314	مطلوبات محتملة وضمانات وارتباطات أخرى
بنود بيان الدخل الموحد:						
112405	22.015	279	477	57.176	--	إيرادات من موجودات التمويل
11.010	3.726	411	448	6.083	443	أرباح ودائع مدفوعة
	14.206			14.992		مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
المعاملات مع كبار مسؤولي الإدارة						
فيما يلي تعاملات كبار مسؤولي الإدارة وأقربائهم المباشرين مع البنك خلال السنة:						
2021	2022					
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري					
620	2.554	تمويلات برهن عقاري وتمويلات مضمونة أخرى				
242	176	بطاقات الائتمان				
862	2.730					
بلغت مكافآت كبار مسؤولي الإدارة خلال السنة كالتالي:						
2021	2020					
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري					
14,209	14.730	منافع قصيرة الأجل				
1,318	1.372	منافع طويلة الأجل				
15,527	16.102					

## جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة خلال عام 2022

### مجلس الإدارة :

عضو مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد اجتماعات المجلس خلال عام التي كان فيها عضو 2022
شركة دانة الصفاة يمثلها سعاد الشيخ / خالد بن ثاني عبد الله آل ثاني	17	17
شركة التقى للعقارات والمقاولات الشيخ/ عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني الشيخ/ خليفة بن عبد الله بن ثاني آل ثاني	9 3 6	17
الشركة الإسلامية القطرية للتأمين الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	16	17
شركة فسيل للأعمال والعقارات السيد / راشد ناصر سريع الكعبي	17	17
شركة القارة للتجارة - الشيخ/ ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني - السيد / هشام السحرتي	15 7 8	17
مجموعة الرعاية الطبية السيد / وليد أحمد السعدي	17	17
السيد / حسن عبد الله الذوادي	10	17
السيد / م. علي بن عبد اللطيف محمد المسند	16	17
السيد / د. عبد الله سالم غراب	17	17

### اللجنة التنفيذية :

عضو اللجنة التنفيذية	عدد اجتماعات اللجنة التنفيذية خلال عام 2022	عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد الاجتماعات التي كان عضواً فيها
شركة دانة الصفاة يمثلها سعادة الشيخ / خالد بن ثاني عبد الله آل ثاني	11	7	7
شركة التقى للعقارات والمقاولات الشيخ/ عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني	11	5	9
شركة فسيل للأعمال و العقارات السيد / راشد ناصر سريع الكعبي	11	11	11
الشركة الإسلامية القطرية للتأمين الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	11	8	11
شركة القارة للتجارة الشيخ/ ثاني بن عبد الله عبد الله آل ثاني	11	2	3
السيد / عبد الباسط أحمد الشبيبي	11	11	11

عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد الاجتماعات التي كان عضواً فيها	عدد اجتماعات لجنة التدقيق عام 2022	عضو لجنة التدقيق
6	6	6	السيد / حسن عبد الله الذواودي
6	6	6	د. عبد الله سالم غراب
6	6	6	مجموعة الرعاية الطبية السيد / وليد أحمد السعدي

عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد الاجتماعات التي كان عضواً فيها	عدد اجتماعات لجنة الترشيحات والحوكمة عام 2022	عضو لجنة الترشيحات والحوكمة
4	4	4	السيد / م. علي عبد اللطيف المسند
4	4	4	شركة فسيل للأعمال و العقارات السيد / راشد ناصر سريع الكعبي
3	4	4	الشركة مجموعة الاسلامية القطرية للتأمين الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني
0	1	4	شركة القارة للتجارة الشيخ / ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني
3	3	4	السيد / عبد الباسط أحمد الشبيبي

عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد اجتماعات لجنة المكافآت والحوافز خلال عام 2022	عضو لجنة المكافآت والحوافز
2	2	شركة فسيل للعقارات السيد / راشد ناصر سريع الكعبي
1	2	شركة التقى للعقارات والمقاولات الشيخ / خليفة بن ثاني عبد الله آل ثاني
2	2	شركة مجموعة الاسلامية القطرية للتأمين الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني
2	2	السيد / م. علي عبد اللطيف المسند

عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد الاجتماعات التي كان عضواً فيها	عدد اجتماعات لجنة المخاطر والالتزام عام 2022	عضو لجنة المخاطر
3	3	4	شركة التقى للعقارات الشيخ / عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني
1	1	4	شركة القارة للعقارات هشام مصطفى السحرتي
3	3	4	شركة القارة للعقارات الشيخ / ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني
2	3	4	السيد / م. علي عبد اللطيف المسند
1	1	1	السيد / عبد الباسط أحمد الشبيبي

## تقييم مجلس الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية

قام مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي ش.م.ق.ع وشركاته التابعة (معاً "البنك" أو "المجموعة") بتنفيذ تقييم إطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2022 وفقاً لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 ("النظام").

### مسؤوليات مجلس الإدارة

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولاً عن وضع ضوابط رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية والحفاظ عليها.

إن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية مصممة من قبل أو تحت إشراف الرئيس التنفيذي وكبار مسؤولي الإدارة المالية لدى المجموعة، ويتم تفعيلها بواسطة مجلس إدارة المجموعة والإدارة والموظفين الآخرين بهدف توفير تأكيد معقول حول موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام المطبقة في لوائح مصرف قطر المركزي. وتماشياً مع متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالنسبة للأمور التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية، تقوم المجموعة بالاسترشاد بالمعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي. وهي تشمل السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، بتفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف بموجودات المجموعة؛
  - تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للمعايير الدولية للتقارير المالية/معايير المحاسبة المالية، وأن مقبوضات ونفقات المجموعة تتم فقط وفقاً للتفويضات الصادرة عن الإدارة ومجلس إدارة المجموعة؛
  - تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بمنع أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المجموعة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.
- يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولاً عن تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية والتي تضمن عندما يتم تشغيلها بفعالية أن يتم تنفيذ أعمالها بانتظام وكفاءة. وتشتمل هذه الأنظمة على:
- الإلتزام بسياسات المجموعة؛
  - حماية موجوداته؛
  - منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛

- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الإلتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي والصادر عن مجلس إدارة الهيئة بناء على القرار رقم (5) لسنة 2016.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. وقد لا يتم تجنبها أو كشفها في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، تخضع توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية لمخاطر تتمثل في جواز أن تصبح ضوابط الرقابة غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الإلتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

### تقييم الإدارة

في هذا القسم، نقدم وصفًا للنطاق الذي يغطيه تقييم مدى ملاءمة الرقابة الداخلية لدى المجموعة على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك العمليات الجوهرية التي تم تناولها وأهداف الرقابة والمنهج الذي تتبعه الإدارة لإتمام تقييمها.

يشترط على المجموعة أن تقوم بإعداد تقرير حول ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وفاعلية تطبيقها فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة رقم (5) لسنة 2016. أجرينا تقييمًا حول التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2020، بناء على إطار العمل والمعايير المحددة في ضوابط الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (2013)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي ("إطار COSO").

### نطاق التقييم

يعدّ إطار عمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية عملية مصممة لتوفير التأكيد المعقول بشأن موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية ووفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية/معايير المحاسبة المالية. تشتمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ضوابط الرقابة على الإفصاح في البيانات المالية والإجراءات المصممة لتجنب حالات التحريف.

يعمل بنك قطر الإسلامي الدولي ش.م.ق.ع ويقوم بتنفيذ أنشطته في دولة قطر. ولأغراض هذا التقرير، وضع مجلس الإدارة في الحسبان فقط ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأنشطة المجموعة كما هو موضح سابقاً. عند تقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حددت الإدارة العمليات الجوهرية باعتبارها تلك العمليات التي تتعلق بحالات التحريف في مسار العمليات أو مبالغ البيانات المالية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي يسببها الاحتيال أو الخطأ والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

العمليات الجوهرية للمجموعة في 31 ديسمبر 2020 هي:

- 1- ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة.
- 2- تمويل الشركات.
- 3- تمويل الأفراد.
- 4- الودائع.
- 5- دائرة الإلتزام.
- 6- دفترالأستاذ العام وإعداد التقارير المالية.
- 7- تكنولوجيا المعلومات.
- 8- الموارد البشرية والرواتب.
- 9- دائرة المشتريات والذمم الدائنة والدفع.
- 10- إدارة الخزينة.

### مراقبو الحسابات الخارجيون

وفقاً للنظام، أصدرت شركة برايس ووترهاوس كوبرز، فرع قطر، وهي مدقق الحسابات الخارجي المستقل للمجموعة، تقرير التأكيد المعقول حول تقييم الإدارة ومدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار عمل ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية.

### النتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

بناء على تقييم الإدارة، استنتج مجلس الإدارة أن ضوابط الرقابة الداخلية لدى المجموعة على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2022 مصممة ويتم تشغيلها بفعالية لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بها بناءً على إطار العمل و المعايير المحددة في ضوابط الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل (2013)- الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدي واي ("إطار COSO") وبما يتماشى مع الأحكام المنصوص عليها في النظام.

د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

## تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة

قام مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي ش.م.ق.ع وشركاته التابعة (معاً "البنك" أو "المجموعة") بتنفيذ تقييم الإلتزام كما في 31 ديسمبر 2022 وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") والتشريعات ذات الصلة، بما ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("متطلبات الهيئة") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 ("النظام").

## مسؤوليات مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام:

- العدل والمساواة بين أصحاب المصلحة دون تمييز بينهم على أساس العرق ونوع الجنس والدين؛
- الشفافية والإفصاح عن المعلومات وتقديمها إلى الهيئة وأصحاب المصلحة في الوقت المناسب وبطريقة تمكنهم من اتخاذ القرارات والقيام بواجباتهم بشكل صحيح؛
- التمسك بقيم المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- تقديم المصلحة العامة للمجموعة وأصحاب المصلحة على المصلحة الشخصية؛ و
- أداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل للمسؤولية الناشئة عنها إلى أصحاب المصلحة والمجتمع.

## تقييم الإدارة للإلتزام

وفقاً للمادة 2 من النظام، أجرينا تقييماً للإلتزام بالمجموعة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام. ولتنفيذ هذا التقييم، قامت إدارة الإلتزام بالمجموعة بإكمال قائمة استقصاء مرفقة بمواد قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة والنظام وذلك لوضع الأسس للنتائج التي استخلصناها.

## مراقبو الحسابات الخارجيون

وفقاً للنظام، تم تعيين برايس ووترهاوس كوبرز، شركة التدقيق الخارجي للمجموعة، لإصدار تقرير التأكيد المحدود حول تقييم الإدارة لمدى الإلتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة والنظام كما في 31 ديسمبر 2022 وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد خلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB).

## النتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

استناداً إلى تقييمنا ونتائج الإجراءات المتبعة، يؤكد مجلس الإدارة الإمتثال لمتطلبات النظام كما في 31 ديسمبر 2022.

د خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة